فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 27 رجب 1447هـ 16 يناير/ كانون الثاني Friday 16 January 2026 | العدد 6274 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

مشروع E1.. خطة إسرائيلية لفصل الضفة وتحويلها إلى كانتونـــــات معزولة

غزة – القدس المحتلة/ محمد أبو شحمة:

في ذروة العربدة الإسرائيلية، تمضي حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة بخطى متسارعة نحو فرض وقائع ميدانية لا رجعة فيها عبر مشاريع استيطانية كبرى، أبرزها مشروع E1 الاستيطاني، الذي يُعد خطوة استراتيجية حاسمة في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للضفة الغربية المحتلة، بما يخدم رؤية إسرائيلية طويلة الأمد تهدف إلى تقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة.

2

إصابة مسن في اعتداء للمستوطنين بالخليل

الاحتلال يعتقل ويحقق ميدانياً مع 80 فلسطينيا من الضّفة الغربية

رام الله/ فلسطين:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، حملة اعتقالات واسعة وتحقيق ميداني طالت نحو 80 فلسطينيًا على الأقل في الضفة الغربية، بينهم سيدة وطفلان وأسرى سابقون، بحسب بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني.

وأوضح النادي أن عمليات الاعتقال والتحقيق الميداني شملت معظم محافظات الضفة، مع تركيز على بلدة الشيوخ بمحافظة الخليل وبلدة كفر راعي بمحافظة جنين، مشيرًا إلى تصاعد وتيرة هذه

2

7 شهداء جـــــــــراء قصف وإطلاق نار من الاحتلال وسط وجنوب قطـــــــاع غزة

غزة/ فلسطين:

استشـهد 7 فلسـطينيين وأصيـب آخـران مـن جراء قصف وإطـلاق نار من قـوات الاحتلال الإسـرائيلي، اسـتهدفا مناطق متفرقة في وسـط وجنوب قطاع غزة، أمس، في استمرار لخروقات الاحتلال المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر 2023.

وقصـف جيـش الاحتلال بالصواريخ منزلا لعائلة الحولي بمخيـم دير البلح غرب المدينة، إذ انهار المنزل على رؤوس سـاكنيه، وأسـفر عن استشـهاد 4 مواطنين، وجرح العشرات، في حين هرعت طواقم الإسعاف والدفاع المدني لانتشال الشهداء، ونقل المصابين.

وفي وقت سـابق، أفادت مصادر محلية بأن الشـاب سـعيد خالد الجرو (عبد الرحمن)، 34 عامًـا، مـن مدينـة دير البلح، استشـهد إثر اسـتهداف منزله، وهو المنزل ذاتـه الذي تعرض

2

طواقم الإسعاف تنقل أحد الشهداء في مستشفى شهداء الأقصى وسط القطاع أمس (فلسطين)

"إنقاذ الوضع الإنساني لا يمكن أن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة"

السراج لـ"فلسطين": الكارثة الإنسانية في غزة غير مسبوقة.. ونطالب الوسطاء بتحمل مسؤولياتهم

غزة/ نبيل سنونو:

حذر رئيس بلدية غزة د. يحيى السراج، أمس، من استمرار الكارثة الإنسانية "المركبة وغير المسبوقة" في القطاع، مطالبا الوسطاء بتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية بشكل عاجل.

وقال السراج لصحيفة "فلسطين": إن إنقاذ الوضع الإنساني في غزة لا يمكن أن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة، بل يتطلب تحركا دوليا جادا يضع حدا لمعاناة السكان، ويكفل حقهم في العيش الكريم وتلقي الخدمات الأساسية.

وأضاف أن المنخفضات الجوية القاسية تتزامن مع ما خلّفته حرب الإبادة من دمار واسع في البنية التحتية. وأشار إلى أن آلاف العائلات باتت دون مأوى آمن، وشبكات تصريف المياه والصرف

لجنة التكنوقراط في غزة: مهام إنسانية وتحديات سياسية وأمنية

غزة/ محمد أبو شحمة:

يمرّ قطاع غزة بمرحلة دقيقة تتسم بتعقيدات سياسية واقتصادية وإنسانية متراكمة، ما يفرض البحث عن نموذج إداري قادر على التعامل مع هذه التحديات بكفاءة ومسؤولية.

وفي هذا السياق، برز خيار تشكيل لجنة تكنوقراط تتولى إدارة شؤون القطاع كحل مرحلي، يهدف إلى ضمان استمرارية العمل المؤسسي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بعيدًا عن التجاذبات السياسية. وتُفهم

3

المرحلة الثانيـــــــة بلا انسحاب ولا معابر.. هل بدأت فعليًا أم تُفرغها (إسرائيل) من مضمونهـــــــا؟

غزة/ محمد الأيوبي-نور الدين صالح:

على الرغم من الإعلان الأميركي عن بدء المرحلة الثانية من اتفاق وقف الحرب في قطاع غزة، تزداد المؤشرات على أن هذا الانتقال لا يزال محاطًا بالشكوك، مع غياب الملفات الجوهرية عن المشهد، واستمرار الاشتراطات الإسرائيلية التي تهدد بتحويل المرحلة الجديدة إلى خطوة شكلية بلا أثر فعلي على الأرض.

ففي الوقت الذي روج فيه المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف للمرحلة الثانية باعتبارها انتقالًا نحو إدارة تكنوقراطية، وإعادة إعمار، ونزع سلاح، سارعت حكومة الاحتلال

3

«نزع السلاح وليس الانسحاب والإعمار».. المصري يحذر من هندسة إسرائيل للمرحلة الثانية

غزة/ يحيى اليعقوبي:

قال المحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري، إن (إسرائيل) تعمل على هندسة المرحلة الثانية بشكل انتقائي بما يخدم أهدافها، وليس كما ورد في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أفضت إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وشدد على ضرورة ألا تكون لجنة التكنوقراط إطارًا بديلًا عن المؤسسات الفلسطينية تحت ذريعة الإصلاح.

وأضاف المصري لصحيفة «فلسطين»: «(إسرائيل) لم تلتزم بمتطلبات المرحلة الأولى، إذ لم تفتح معبر رفح

4

أكدت دعمها لولاية الوكالة الأممية

«شؤون اللاجئيـــــن» تطالـــــب «لازاريني» بعدم المساس بأمن موظفـــــي «أونروا»

غزة/ أدهم الشريف:

طالبت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، فيليب لازاريني، بعدم المساس بأمن موظفي المؤسسة الأممية، وذلك في أعقاب قرارات بموجبها فصلت إدارة الوكالة المئات من موظفيها في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال وقفة عقدتها، أمس، دائرة شؤون اللاجئين ولجانها الشعبية في مخيمات القطاع، أمام المقر الإقليمي لوكالة الغوث في منطقة الرمال الجنوبي من مدينة غزة، بمشاركة اتحاد الموظفين العرب في

وقفة بمدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

أبو الحمص: التصعيد بالسجون يرقى لانتهاكات تستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً

رام الله/ فلسطين:

اعتبر رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الوزير، رائد أبو الحمص، أن الهيئة تواصل تحركاتها المكثفة وعلى أعلى المستويات الدولية، مع تصعيد خطير وغير مسبوق تمارسهُ سلطات الاحتلال وإدارة سجونها بحق الأسرى الفلسطينيين، من خلال سياسات ممنهجة تقوم على القمع والعقاب الجماعي والانتقام السياسي، في انتهاك صارخ وجسيم لكافة المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة.

وأكد أبو الحمص في تصريحات صحفية نشرت أمس، أن ما يجري داخل سجون الاحتلال لم

5

الأشقر يدعو للانضمام إلى حملة الأشرطة الحمراء لنصرة الأســـــرى

رام الله/ فلسطين:

وجّه مدير مركز فلسطين لدراسات الأسرى الباحث رياض الأشقر نداءً إلى أحرار العالم للالتحاق بحملة الأشرطة الحمراء ورفع الصوت في وجه انتهاكات الاحتلال لإنقاذ الأسرى قبل فوات الأوان.

وأشاد الأشقر في تصريح صحفي، أمس، بالقائمين على الحملة، مثمناً جهودهم ومؤكداً ضرورة مواصلة العمل وتصعيد الفعاليات لتحقيق أهداف الحملة الوطنية والإنسانية.

الظهر 11:40 | العصر 2:25 | المغرب 4:46 | العشاء 6:08 | فجر غد 5:03 | الشروق 6:37
القدس 29:17 | رام الله 29:18 | يافا 28:20 | غزة 28:21 | الناصرة 28:17
دولار أمريكي= 3.29 شيقل | دينار أردني= 4.63 شيقل

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 27 رجب 1447هـ 16 يناير/ كانون الثاني
Friday 16 January 2026
WWW.FELESTEEN.PS

"إنقاذ الوضع الإنساني لا يمكن أن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة"

السراج لـ"فلسطين": الكارثة الإنسانية في غزة غير مسبوقة.. ونطالب الوسطاء بتحمل مسؤولياتهم

غزة/ نبيل سنونو:

حذر رئيس بلدية غزة د. يحيى السراج، أمس، من استمرار الكارثة الإنسانية "المركبة وغير المسبوقة" في القطاع، مطالبا الوسطاء بتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية بشكل عاجل.

وقال السراج لصحيفة "فلسطين": إن إنقاذ الوضع الإنساني في غزة لا يمكن أن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة، بل يتطلب تحركا دوليا جادا يضع حدا لمعاناة السكان، ويكفل حقهم في العيش الكريم وتلقي الخدمات الأساسية.

وأضاف أن المنخفضات الجوية القاسية تتزامن مع ما خلّفته حرب الإبادة من دمار واسع في البنية التحتية.

وأشار إلى أن آلاف العائلات باتت دون مأوى آمن، وشبكات تصريف المياه والصرف الصحي متضررة بشكل كبير، فيما تعاني الشوارع من تراكم الركام وتجمع المياه، في ظل نقص حاد في الوقود والمعدات وقطع الغيار.

وأكد السراج، أن طواقم بلدية غزة تعمل على مدار الساعة، وبأقصى ما تسمح به الإمكانيات المتاحة، للاستجابة للحالات الطارئة، وتصريف مياه الأمطار، وحماية ما تبقى من المرافق الحيوية.

لكنه تابع: حجم الاحتياج يفوق بكثير قدرات البلدية الحالية، خاصة في ظل تدمير الآليات، واستنزاف الموارد، وعدم انتظام دخول الوقود، ما يجعل الاستجابة محدودة مقارنة بحجم الكارثة التي يعيشها المواطنون.

وطالب رئيس بلدية غزة، الوسطاء والمجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية بشكل عاجل، والعمل الفوري على فتح المعابر وانهاء العدوان الذي يُعدّ السبب الجوهري لاستمرار هذه الكارثة.

وأكد ضرورة تأمين دخول منتظم وآمن للوقود، والمعدات الثقيلة، ومواد الصيانة، بما يضمن استمرار عمل المرافق الخدمية الأساسية، وعلى رأسها المياه، والصرف الصحي، وفتح الطرق.

كما طالب بتوفير دعم طارئ ومستدام للقطاع البلدي، وتمكين البلديات من العمل بعيدا عن أي قيود، وضمان حماية الطواقم الميدانية أثناء تأدية واجبها الإنساني.

ووفق معطيات رسمية، خرجت أكثر من 127,000 خيمة عن الخدمة، ولم تعد صالحة لتوفير الحد الأدنى من الحماية لما يزيد عن 1.5 مليون نازح، خلال المنخفضات الجوية الأخيرة في غزة، كما سجلت حالات وفاة من جراء البرد، وانهيار مبان متضررة من القصف الإسرائيلي.

7 شهداء جراء قصف وإطلاق نار من الاحتلال وسط وجنوب قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد 7 فلسطينيين وأصيب آخران من جراء قصف وإطلاق نار من قوات الاحتلال الإسرائيلي، استهدفا مناطق متفرقة في وسط وجنوب قطاع غزة، أمس، في استمرار لخروقات الاحتلال المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر 2023.

وقصف جيش الاحتلال بالصواريخ منزلا لعائلة الحولي بمخيم دير البلح غرب المدينة، إذ انهار المنزل على رؤوس ساكنيه، وأسفر عن استشهاد 4 مواطنين، وجرح العشرات، في حين هرعت طواقم الإسعاف والدفاع المدني لانتشال الشهداء، ونقل المصابين.

وفي وقت سابق، أفادت مصادر محلية بأن الشاب سعيد خالد الجرو (عبد الرحمن)، 34 عامًا، من مدينة دير البلح، استشهد إثر استهداف منزله، وهو المنزل ذاته الذي تعرض للقصف سابقًا وأسفر عن استشهاد نجل العائلة محمد. وتعد هذه الحادثة إضافة جديدة إلى سجل مأساوي لعائلة الجرو التي فقدت والديها وأبنائها علي وأسامة ومحمد، قبل أن يلتحق بهم اليوم الشهيد سعيد.

كما أصيب فلسطيني آخر نتيجة استهداف طيران الاحتلال لمنزل يعود لعائلة الحولي في منطقة المعسكر غرب مدينة دير البلح، ونقل المصاب إلى مستشفى شهداء الأقصى لتلقي العلاج.

وفي جنوب القطاع، استشهد فلسطينيان آخران إثر إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال قرب مفترق العلم جنوب منطقة المواصي في مدينة رفح، وسط صعوبة بالغة في الوصول إلى جثمانيهما بسبب خطورة المنطقة.

وفي سياق متصل، أصيبت طفلة فلسطينية برصاص الاحتلال في مناطق انسحب منها في بلدة جباليا شمالي قطاع غزة، ضمن الانتهاكات المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وتتزامن هذه الخروقات مع إعلان المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف مساء أول من أمس، إطلاق المرحلة الثانية من خطة الرئيس دونالد ترامب لإنهاء الصراع في غزة، والتي تشمل الانتقال من وقف إطلاق النار إلى تشكيل إدارة تكنوقراطية وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

وتستمر قوات الاحتلال في خرق الهدنة بشكل متكرر، مهددة حياة المدنيين ومضاعفة معاناتهم الإنسانية في قطاع غزة.

مع دخول المرحلة الثانية

«الحكومي» بغزة: 1244 خرقًا إسرائيليًا للاتفاق بالمرحلة الأولى خلفت 1760 شهيدًا

غزة/ فلسطين:

قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أمس، إنه مع الإعلان عن دخول المرحلة الثانية، فإن مجموع خروقات الاحتلال بالمرحلة الأولى لاتفاق وقف النار بغزة، بلغ 1244 خرقاً.

وبين المكتب في تقرير له، أن هذه الخروقات خلفت 1760 شهيداً وجريحاً ومعتقلاً.

وأكد أن الاحتلال واصل، منذ دخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 وحتى صباح اليوم الخميس 15 يناير 2026 (لمدة 95 يوماً)، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق، بما يُشكّل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني، وتقويضاً متعمداً لجوهر وقف إطلاق النار.

وذكر أن تفاصيل الخروقات، شملت 402 جريمة إطلاق نار مباشرة ضد المدنيين و66 جريمة توغّل للآليات العسكرية داخل المناطق السكنية، و581 جريمة قصف واستهداف لمواطنين عُزّل ومنازلهم.

وأوضح أن الاحتلال ارتكب 195 جريمة نسف وتدمير لمنازل ومؤسسات وبنايات مدنية.

وحسب المكتب، فقد أسفرت هذه الانتهاكات عن استشهاد 449 مواطناً ممن وصلوا إلى المستشفيات، وإصابة 1246 آخرين، إلى جانب 50 حالة اعتقال غير قانوني نفّذتها قوات الاحتلال.

وفي الجانب الإنساني، بين المكتب أنه لم يدخل إلى قطاع غزة خلال المرحلة الأولى من الاتفاق (95 يوماً) سوى 24,611 شاحنة من أصل 57,000 شاحنة يفترض إدخالها، بمتوسط يومي 259 شاحنة فقط من أصل 600 شاحنة مقررة يومياً، أي بنسبة التزام 43%.

وشدد على أن هذا لمنع أدى إلى استمرار النقص الحاد في الغذاء والدواء والمياه والوقود، وتعميق مستوى الأزمة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة.

وقال «حتى المواد الغذائية التي يسمح الاحتلال بإدخالها فإن أغلبها مواد غذائية ذات قيمة غذائية مُتدنّية، ويمنع الاحتلال إدخال المواد الغذائية الغنية والمهمة، ما يؤكد أن الاحتلال يتعمّد سياسة هندسة التجويع والتعطيش الممنهجة».

كما بلغت شحنات الوقود الواردة إلى قطاع غزة خلال الفترة ذاتها 601 شاحنة فقط من أصل 4,750 شاحنة وقود يفترض دخولها، بمتوسط 6 شاحنات يومياً من أصل 50 شاحنة مخصصة وفق الاتفاق، أي بنسبة التزام حوالي 12%، وفق التقرير.

وحذر مُجدداً من تفاقم الأزمة الإنسانية العميقة وغير المسبوقة في قطاع غزة، في ظل إصرار الاحتلال على إغلاق المعابر ومنع إدخال البيوت المتنقلة والكرفانات ومواد الإيواء من خيام وشوادر بلاستيكية، في انتهاك صارخ لبنود الاتفاق وللقانون الدولي الإنساني.

ونوه إلى أن هذه السياسات التعسفية، بالتزامن مع المنخفضات الجوية التي ضربت قطاع غزة مع بداية دخول فصل الشتاء، أدّت إلى انهيار أكثر من 50 منزلاً ومبنىً كانت متضررة ومقصوفة سابقاً، ما أسفر عن استشهاد وإصابة عشرات المواطنين نتيجة المنخفضات وانهيار البنايات السكنية فوق رؤوسهم.

ولفت لخروج أكثر من 127,000 خيمة عن الخدمة، ولم تعد صالحة لتوفير الحد الأدنى من الحماية لما يزيد عن 1.5 مليون نازح.

وأكد أن استمرار هذه الخروقات والانتهاكات يُعدّ التفافاً خطيراً على وقف إطلاق النار، ومحاولة لفرض معادلة إنسانية تقوم على الإخضاع والتجويع والابتزاز.

إصابة مسن في اعتداء للمستوطنين بالخليل

الاحتلال يعتقل ويحقق ميدانياً مع 80 فلسطينيا من الضّفة الغربية

رام الله/ فلسطين:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، حملة اعتقالات واسعة وتحقيق ميداني طالت نحو 80 فلسطينيًا على الأقل في الضفة الغربية، بينهم سيدة وطفلان وأسرى سابقون، بحسب بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني.

وأوضح النادي أن عمليات الاعتقال والتحقيق الميداني شملت معظم محافظات الضفة، مع تركيز على بلدة الشيوخ بمحافظة الخليل وبلدة كفر راعي بمحافظة جنين، مشيرًا إلى تصاعد وتيرة هذه العمليات بشكل غير مسبوق منذ حرب الإبادة، واستهداف جميع فئات المجتمع الفلسطيني تحت ذريعة الانتقام الجماعي.

وأشار النادي إلى أن الاحتلال يعتمد على عمليات التحقيق الميداني كأسلوب رئيسي عند اقتحام المنازل، حيث يجبر العائلات على الخروج، ويقوم بعمليات تخريب وتدمير داخل المنازل، كما يجبر المعتقلين على خلع ملابسهم في ظروف جوية باردة، في سياسة ترهيب ممنهجة تمثل امتدادًا لنهج الاحتلال منذ عقود.

وبحسب الإحصاءات، بلغ عدد حالات الاعتقال في الضفة بعد حرب الإبادة نحو 21 ألف حالة، في إطار سياسة يومية ممنهجة تستهدف الفلسطينيين.

وفي حادثة منفصلة، أحرقت مجموعات من المستوطنين، فجر أمس، منزلًا لعائلة مليحات (كعابنة) في منطقة المرشحات قرب مخيم «عقبة جبر» شمال غرب أريحا، ما أدى إلى تدميره بالكامل، وفقًا لمنظمة البيدر الحقوقية، التي أشارت إلى أن الحادث أثار حالة من الخوف والهلع بين العائلة وسكان المنطقة، ضمن سياسة تهدف إلى تهجير التجمعات البدوية قسرًا.

كما أصيب مسن فلسطيني، محمد حسين شناران، ظهر أمس، إثر اعتداء من مستوطنين في منطقة وادي الرخيم بمسافر يطا جنوب الخليل، حيث هاجمه مستوطنون من مستوطنة سوسيا أثناء رعيه للأغنام، قبل أن يتدخل مواطنون لإبعاد المعتدين، وفقًا للناشط أسامة مخامرة. وتشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى استمرار تصاعد الاعتداءات في الضفة الغربية، حيث نفذت قوات الاحتلال والمستوطنون خلال العام الماضي 23,827 اعتداءً بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، منها 18,384 نفذها الجيش الإسرائيلي، و4,723 نفذها المستوطنون، و720 اعتداء مشتركًا بين الطرفين، في إطار استمرار السياسات القمعية التي تهدف إلى تهجير الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم.

مشروع E1.. خطة إسرائيلية لفصل الضفة وتحويلها إلى كانتونات معزولة

غزة – القدس المحتلة/ محمد أبو شحمة:

في ذروة العربدة الإسرائيلية، تمضي حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة بخطى متسارعة نحو فرض وقائع ميدانية لا رجعة فيها عبر مشاريع استيطانية كبرى، أبرزها مشروع E1 الاستيطاني، الذي يُعد خطوة استراتيجية حاسمة في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للضفة الغربية المحتلة، بما يخدم رؤية إسرائيلية طويلة الأمد تهدف إلى تقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة.

ويمثل مشروع E1 اختبارًا حقيقيًا للمجتمع الدولي، إذ يكشف إلى أي مدى يمكن لدولة الاحتلال فرض رؤيتها الأحادية في ظل ضعف الردع الدولي وتآكل الإرادة السياسية الداعمة للحقوق الفلسطينية.

يمتد المشروع على مساحة تُقدّر بنحو 12 كيلومترًا مربعًا، بين مستوطنتي "معاليه أدوميم" و**"بسغات زئيف"**، ويقع ضمن أراضي بلدات فلسطينية محاذية، مثل عناتا، العيساوية، الزعيم، العيزرية، وأبو ديس، التي تُعد الامتداد الطبيعي الشرقي لمدينة القدس المحتلة. ويتمثل الهدف المركزي لمشروع E1 في ربط مستوطنة معاليه أدوميم بمدينة القدس المحتلة، بما يؤدي فعليًا إلى فصل المدينة عن امتدادها الفلسطيني في الضفة الغربية، حيث يسعى الاحتلال إلى تكريس عزل القدس وقطع الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا، ضمن استراتيجية طويلة الأمد للسيطرة على الأرض وفرض أمر واقع استيطاني.

وطرحت ما تُسمى "سلطة الأراضي الإسرائيلية" عطاءً لبناء 3,040 وحدة استيطانية في المنطقة المعروفة باسم (E1) شرق مدينة القدس المحتلة، في خطوة تُعد التنفيذ الفعلي لمشروع يجري التخطيط له منذ نحو ثلاثة عقود.

ويؤكد الباحث في شؤون الاستيطان سهيل خليلية أن مشروع E1 يعود إلى نحو ثلاثة عقود، وقد شهد محاولات متكررة لتنفيذه، إلا أن الظروف السياسية الراهنة، إلى جانب التركيبة اليمينية المتطرفة لحكومة الاحتلال، وفّرت الضوء الأخضر للمضي قدمًا في تنفيذه.

وقال خليلية لصحيفة «فلسطين» إن المشروع «يُعد بمثابة جراحة جغرافية للضفة الغربية»، إذ من شأنه تقسيمها فعليًا إلى قسمين، وعزل شمالها عن جنوبها، بما يفقد الفلسطينيين التواصل الجغرافي الضروري لأي كيان سياسي مستقبلي.

وبيّن أن تنفيذ المشروع سيؤدي إلى عزل محافظات شمال الضفة الغربية، لا سيما نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية، عن وسط الضفة، خاصة رام الله وبيت لحم، كما سيفصلها عن جنوب الضفة، ولا سيما الخليل، وصولًا إلى البحر الميت.

ولفت خليلية إلى أن هذا الانفصال الجغرافي يشكّل خطرًا بالغًا، ليس فقط على التواصل الفلسطيني الداخلي، بل على إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا، موضحًا أن المشروع يُعد بداية فعلية لمرحلة تقسيم الضفة إلى مناطق مجزأة تتحول إلى ما يشبه «الكانتونات» أو «الدويلات» المنفصلة.

وذكر أن فرض المشروع سيقوّض أي أفق سياسي للحل، ويكرّس نظام فصل عنصري على الأرض، مشيرًا إلى أن وجود متطرفين داخل حكومة الاحتلال أسهم بشكل مباشر في تسريع خطوات تنفيذه، حيث جرى إعداد المخطط والمصادقة عليه، وتُبذل حاليًا جهود حثيثة لتطبيقه ميدانيًا.

وأضاف أن تداعيات المشروع ستكون خطيرة على حياة الفلسطينيين، إذ سيُعقّد حركة المواطنين ويجعل شبكة الطرق أكثر صعوبة، ما يستدعي البحث عن طرق بديلة، في ظل عدم كفاية ما يطرحه الاحتلال من حلول تنقّل بديلة.

وأشار خليلية إلى أن الاحتلال يسعى للحصول على دعم دولي للمشروع الاستيطاني، بهدف منحه شرعية سياسية كاملة، ضمن مسار ما يُعرف بـ«صفقة القرن» التي طرحها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

من جانبه، أكد رئيس مجلس قروي عرب الجهالين، داود الجهالين، أن بدء تنفيذ المشروع الاستيطاني ستكون له تداعيات خطيرة على مدينة القدس المحتلة، وبدو المدينة المقدسة وسكانها.

وأوضح الجهالين لـ«فلسطين» أن المشروع يهدف إلى تهجير آلاف البدو من محيط القدس المحتلة، في ما يُعد عملية تهجير قسري تُشكّل جريمة مخالفة للقانونين الدولي والإنساني.

وقال الجهالين: «المشروع يمثل تدميرًا للوجود الفلسطيني، ويفصل مدينة القدس المحتلة عن محيطها، ويعزل بلدة العيزرية عن امتدادها، ويفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، إلى جانب تهجير 21 تجمعًا بدويًا».

وبيّن أن المشروع الاستيطاني يستهدف نحو 12 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في مرحلته الأولى، ضمن مخطط E1 الضخم الذي سيلتهم مساحات واسعة من الأراضي، وفق مخططات تقودها حكومة الاحتلال وقادة المستوطنين.

ولفت إلى أن الاحتلال يسعى من خلال تنفيذ مشروع E1 إلى إنهاء الوجود البدوي في محيط القدس المحتلة، واستبداله بمخططات ووحدات استيطانية تخدم المستوطنين ومشاريع حكومة المستوطنين المتطرفة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

المرحلة الثانية بلا انسحاب ولا معابر.. هل بدأت فعليًا أم تُفرغها (إسرائيل) من مضمونها؟

غزة/ محمد الأيوبي-نور الدين صالح:

على الرغم من الإعلان الأميركي عن بدء المرحلة الثانية من اتفاق وقف الحرب في قطاع غزة، تزداد المؤشرات على أن هذا الانتقال لا يزال محاطًا بالشكوك، مع غياب الملفات الجوهرية عن المشهد، واستمرار الاشتراطات الإسرائيلية التي تهدد بتحويل المرحلة الجديدة إلى خطوة شكلية بلا أثر فعلي على الأرض.

ففي الوقت الذي روج فيه المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف للمرحلة الثانية باعتبارها انتقالًا نحو إدارة تكنوقراطية، وإعادة إعمار، ونزع سلاح، سارعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى التقليل من شأنها، وجرها إلى مربع الشروط المؤجلة، وفي مقدمتها نزع سلاح المقاومة، متجاهلة ملفات الانسحاب وفتح المعابر وإدخال المساعدات، في إعادة إنتاج واضحة لنهج المماطلة الذي طبع المرحلة الأولى من الاتفاق.

وعقب الإعلان الأمريكي، سارع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى القول، إن الإعلان عن إقامة حكومة تكنوقراط ونشر تشكيلتها هو «خطوة تصريحية فقط». كما تأكد في تقارير عبرية لاحقة، لفتت إلى أن جيش الاحتلال لن ينسحب من مناطق «الخط الأصفر» التي يسيطر عليها في قطاع غزة.

رؤية إسرائيلية

يرى مدير مركز يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، سليمان بشارات أن توصيف نتنياهو للانتقال إلى المرحلة الثانية باعتباره «رمزيًا» لا ينفصل عن الرؤية الإسرائيلية العامة التي تسعى إلى إبقاء هذه المرحلة في إطارها البروتوكولي دون تطبيق على الأرض.

ويقول بشارات لصحفية «فلسطين»، إن (إسرائيل)، من منظورها الأمني والسياسي، تدرك جيدًا أن الانتقال الحقيقي إلى المرحلة الثانية يحمل أثمانًا استراتيجية لا ترغب بدفعها، وفي مقدمتها الانسحاب من قطاع غزة إلى ما بعد «الخط الأصفر»، إلى جانب تسليم إدارة القطاع لإدارة فلسطينية كاملة، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات، والانخراط في برنامج إعمار شامل.

ويضيف أن تحقيق هذه الاستحقاقات يعني، بالنسبة لـ(إسرائيل)، الإقرار بفشل ما سعت إلى تحقيقه منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وهو ما يدفعها إلى محاولة تفريغ المرحلة الثانية من مضامينها الحقيقية، وربطها بشروط جديدة، على رأسها قضية نزع سلاح المقاومة.

ويشير إلى أن هذا التوجه الإسرائيلي ظهر خلال المرحلة الأولى من الاتفاق، حيث وضعت (إسرائيل) العديد من العراقيل التي حالت دون التنفيذ الكامل لبنودها، في محاولة لفرض نموذج تفاوضي يقوم على المماطلة وخلق الوقائع البديلة على الأرض.

ويحذر من أن (إسرائيل) ستسعى في المرحلة المقبلة إلى اعتماد الأسلوب ذاته، عبر جعل مسألة نزع سلاح المقاومة القضية المركزية، واستخدامها كأداة لعرقلة أي تقدم فعلي، أو لفرض مسار تفاوضي جديد يفرغ الاتفاق من جوهره.

في المقابل، يلفت بشارات إلى أن الولايات المتحدة تبدو، حتى الآن، الطرف الذي سيقود مسار المرحلة الثانية، ما يضع (إسرائيل) في موقع المجبر على التعاطي مع أي مسار ترسمه الإدارة الأمريكية، معتبرًا أن «كلمة السر» الحقيقية لإنجاح هذه المرحلة تبقى في البيت الأبيض، وتحديدًا في موقف إدارة الرئيس دونالد ترامب.

غير أن بشارات يحذر من أن أي تراخ أمريكي سيفتح المجال أمام (إسرائيل) للتلاعب بالاتفاق، مستحضرًا في هذا السياق إدراك نتنياهو لانعكاسات المرحلة الثانية على المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي، وهو ما يدفعه إلى تقليص فرص الانتقال إليها بشكل فعلي، أو فرض واقع جديد قائم على هيمنة أمنية وعسكرية إسرائيلية داخل قطاع غزة.

ورغم ذلك، يجزم بشارات أنه لا يمكن التعويل بشكل كامل على الموقف الأمريكي، كما لا يمكن الرهان على التزام إسرائيلي حقيقي، مشددًا على أن الميدان سيبقى العامل الحاسم في تحديد ما إذا كانت هناك جدية فعلية في الانتقال إلى المرحلة الثانية، أم أن الأمر سيبقى في الإطار البروتوكولي فقط.

ملفات عالقة

من جانبه، يرى الخبير في الشأن الإسرائيلي، د. محمد هلسة، أن الإعلان عن تشكيل لجنة تكنوقراط يأتي في سياق محاولة أمريكية لإشعار الأطراف كافة بأن واشنطن «تقدم شيئًا ما»، رغم أن القضايا الجوهرية التي ظلت عالقة لم يجر حسمها، بل جرى ترحيلها إلى مراحل لاحقة.

ويوضح هلسة لـ«فلسطين»، أن الولايات المتحدة، عند إعلانها بدء المرحلة الثانية، اكتفت بما أُنجز شكليًا، وتجاوزت الملفات الأكثر تعقيدًا، وفي مقدمتها مسألة «القوة الدولية»، التي كان يُتوقع الإعلان عنها قبل الحديث عن لجنة التكنوقراط.

كما كان من المنتظر – بحسب هلسة – تشكيل «مجلس السلام» أولًا، باعتباره المرجعية السياسية والتنظيمية التي يُفترض أن تستند إليها لجنة التكنوقراط، لا العكس.

ويعتبر أن هذا الترتيب المعكوس يعكس حالة إرباك واضحة في تراتبية البنية الإدارية والسياسية التي يُراد لها أن تحكم قطاع غزة، ويطرح علامات استفهام حول جدية المشروع برمته.

وفي قراءة للسلوك الأمريكي، يلفت هلسة إلى أن الإعلان عن لجنة التكنوقراط يحمل بعدًا استرضائيًا لـ(إسرائيل)، التي تصر على تغييب حركة حماس عن المشهد الإداري والسياسي في القطاع. غير أن الموقف الإسرائيلي، كما يراه هلسة، لا يتعامل بجدية مع الإعلان الأمريكي، إذ تنظر (إسرائيل) إلى مسألة لجنة التكنوقراط، بل وإلى المرحلة الثانية برمتها، بوصفها خطوة شكلية وبروتوكولية لا تفرض عليها أي التزامات حقيقية، فـ(إسرائيل)، معنية فقط باستمرار اشتراطاتها التي ثبتتها منذ المرحلة الأولى، وقد وجدت في الإعلان الأمريكي ما ينسجم مع هذه الرؤية.

ويتقاطع بشارات وهلسة عند نقطة مركزية، تتمثل في ما غاب عن الإعلان الأميركي، إذ جرى التأكيد على استعادة الجثمان الإسرائيلي المتبقي في غزة، وعلى نزع سلاح المقاومة، في مقابل تغييب قضايا الانسحاب، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية اليومية.

ويرى هلسة أن هذا الغياب يخدم (إسرائيل) بشكل مباشر، إذ يسمح لها بالانتقال شكليًا إلى المرحلة الثانية، مع حمل كل التحديات والسقوف التي فرضتها في المرحلة الأولى، دون تقديم أي تنازل جوهري.

أما بخصوص لجنة التكنوقراط ذاتها، يعتقد هلسة أن (إسرائيل) تريدها «بطة عرجاء»، فاقدة للأدوات والصلاحيات اللازمة للنجاح. فنجاح اللجنة – كما يوضح – مشروط بتعاون الطرف الآخر وتذليل العقبات أمامها، في حين أن (إسرائيل) ما زالت تتحكم بالمعابر، وبإدخال المساعدات، وبحرية حركة أعضائها، بل وعرقلت خروج بعض أعضائها لاجتماعات خارجية في مصر.

ويضيف أن اللجنة، وفق التصور المطروح، لا تملك أي صلاحيات أمنية، ويقتصر دورها على إدارة الملفات المدنية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهي ملفات تتحكم (إسرائيل) بمفاصلها الأساسية. ويتساءل هلسة: كيف يمكن للجنة أن تعالج أوضاع الإشفاء، أو الإيواء، أو الإعمار، لمواطن يعيش في خيمة ممزقة، دون استجابة إسرائيلية تسمح بإدخال المواد والمعدات اللازمة؟

ويحذر من أن (إسرائيل) ستواصل ابتزاز لجنة التكنوقراط، وابتزاز الحالة الفلسطينية برمتها، في محاولة لفرض اشتراطاتها السياسية والأمنية، مشيرًا إلى أن أدوات السيطرة الإسرائيلية ما زالت حاضرة بقوة: الانتهاكات اليومية، وحرية العمل العسكري، والتحكم بالمعابر، والسيطرة على مساحات واسعة من الأرض، وخلق الذرائع والتشكيك الدائم في نوايا الطرف الفلسطيني.

ويخلص هلسة إلى أن هذا المشهد قاتل للطرف الفلسطيني، لكنه مريح لـ(إسرائيل)، خاصة في ظل موسم انتخابي داخلي، يتيح لليمين الحاكم إبقاء حالة التوتر والتصعيد، بما يخدم أجندته السياسية ويمنحه رصيدًا إضافيًا أمام الجمهور الإسرائيلي.

من جهته، يرى الكاتب والمحلل السياسي علاء الريماوي، أن عوامل فشل اللجنة تبدو أكبر من عوامل نجاحها، غير أن حجم الاحتياج الإنساني قد يخفف من بعض المعيقات ويفتح هامشاً محدوداً لنجاحها في ملفات بعينها.

ويستعرض الريماوي في منشور عبر صفحته على «فيسبوك»، أبرز عوامل الفشل التي ستصيب عمل اللجنة وتتمثل في المرجعية الدولية التي ستُحدث تبايناً عميقاً بين متطلبات الحالة الفلسطينية والإرادة الدولية لاختلاف الأهداف والمخرجات التي تسعى إليها الأطراف المختلفة.

ووفق تقديره، فإن الجغرافيا السياسية لغزة تعتبر واحدة من عوامل الفشل، إذ التعقيد القائم بين مناطق تخضع لسيطرة الاحتلال المباشر وأخرى تحت إدارة فلسطينية، ما سيخلق معيقات ميدانية وإدارية يصعب تجاوزها.

وبيّن أن تعريف (إسرائيل) للجنة ودورها وحدود عملها سيحد بشكل مباشر من قدرتها على الحركة والانجاز، إضافة إلى أن ربط ملفات الاعمار والانسحاب بقضايا السلاح وتفكيكه وتقليص التأثير الحزبي سيؤدي إلى تعقيدات ميدانية وسياسية كبيرة.

وختم الريماوي حديثه «يبقى التحدي الأهم مرتبطاً بالسلوك الإسرائيلي على الأرض داخل قطاع غزة. النجاحات المتوقعة ستكون محدودة ومرتبطة بسقوف منخفضة ومن شأنها أن تفتح نقاشات وخلافات واسعة، قد تنتهي بعد فترة باستقالات داخل اللجنة نفسها».

لجنة التكنوقراط في غزة: مهـــــام إنسانية وتحديـــــات سياسية وأمنية

غزة/ محمد أبو شحمة:

يمرّ قطاع غزة بمرحلة دقيقة تتسم بتعقيدات سياسية واقتصادية وإنسانية متراكمة، ما يفرض البحث عن نموذج إداري قادر على التعامل مع هذه التحديات بكفاءة ومسؤولية. وفي هذا السياق، برز خيار تشكيل لجنة تكنوقراط تتولى إدارة شؤون القطاع كحل مرحلي، يهدف إلى ضمان استمرارية العمل المؤسسي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

وتُفهم لجنة التكنوقراط أنها هيئة إدارية مهنية تعتمد في تشكيلها على الخبرة والكفاءة التخصصية، لا على الانتماءات الحزبية أو الاعتبارات الفصائلية، على أن تعمل ضمن إطار واضح الصلاحيات والمسؤوليات، بما يضمن قدرتها على اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة القطاعات الحيوية، كالصحة والتعليم والخدمات البلدية والاقتصاد المحلي.

وتكمن أهمية هذه اللجنة في قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة، من خلال إعادة تنظيم المؤسسات، وضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية، والتعامل مع الأزمات الطارئة، خصوصًا في ظل الواقع الإنساني الصعب الذي يعيشه القطاع. كما يقع على عاتقها تنسيق الجهود مع الجهات المحلية والدولية ذات الصلة، بما يسهم في تسهيل وصول المساعدات الطبية بأسرع وقت ممكن، معتبرة أن أولويات اللجنة يجب أن تبقى إغاثية وإنسانية بالدرجة الأولى، مع ترك الملف السياسي للسلطة الفلسطينية والوسطاء العرب.

وحول التحديات المحتملة، أوضحت عودة أن أحد أبرز العقبات يتمثل في ملف إدماج موظفي غزة ضمن الهيكل الإداري والموارد البشرية التي ستشرف عليها اللجنة، لا سيما في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية، مشيرة إلى غموض آلية التعاون بين اللجنة وموظفي غزة، أو ما إذا كانت ستعتمد فقط على موظفي السلطة الفلسطينية المستنكفين سابقًا.

وأضافت أن هذا الغموض قد يفتح الباب أمام خلافات حول إدارة ملف الموظفين، خاصة أن حركة حماس قد لا تقبل بعمل اللجنة دون إدماج موظفيها ضمن الكوادر البشرية العاملة في القطاعات الإنسانية، ما يطرح إشكالية تمويل رواتب هؤلاء الموظفين، ومدى استعداد الجهات الدولية أو ما يُعرف بـ«مجلس السلام» لتغطية تلك الرواتب، في ظل إعلان السلطة امتلاكها موظفين رسميين قادرين على العودة للعمل في أي وقت.

وأشارت عودة إلى أن التحدي الأكثر تعقيدًا يتمثل في الملف الأمني، مؤكدة أن تخلي حركة حماس عن عناصرها الأمنية والشرطية في القطاع يُعد أمرًا شبه مستحيل، في ظل غياب تصور واضح لدور مسؤول الملف الأمني ضمن لجنة التكنوقراط.

وتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة الإعمار.

وأكدت الكاتبة والمحللة السياسية رهام عودة أن دور لجنة التكنوقراط إداري بحت وليس سياسيًا، مشددة على ضرورة أن يتركز عملها على معالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة، بعيدًا عن أي تجاذبات سياسية.

وقالت عودة لصحيفة «فلسطين» إن على أعضاء اللجنة إعطاء أولوية قصوى لفتح معبر رفح البري، بما يسهم في تسهيل سفر المرضى والطلبة والحالات الإنسانية، وضمان عودة العالقين خارج القطاع، إلى جانب العمل الفوري على تسهيل إدخال المساعدات الإنسانية بكافة أشكالها.

وأوضحت عودة أن هناك حاجة عاجلة لإيجاد حلول سكنية آمنة للنازحين، من خلال إدخال كرفانات للسكن المؤقت، لحمايتهم من برد الشتاء القارس، إلى حين انطلاق عملية إعادة الإعمار الشاملة.

وبيّنت أن مهام اللجنة يجب أن تشمل أيضًا الإشراف على إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع، ولا سيما إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والإنترنت، إضافة إلى وضع خطة تعليمية واضحة تضمن عودة الطلبة إلى مدارسهم، ولو عبر صفوف مؤقتة من الكرفانات.

وشددت على أهمية الإشراف العاجل على القطاع الصحي، والعمل على إدخال الأدوية والمستلزمات المنشآت، إلى جانب النقص الحاد في الغذاء، وتفاقم أزمات الصحة والتعليم.

وأضاف أن هناك ضغوطًا إقليمية ودولية محتملة قد تُفرض على عمل اللجنة، في وقت تُعلّق فيه آمال كبيرة من الشعب الفلسطيني عليها، لا سيما أن أعضاءها من أصحاب الكفاءات المهنية، ويتمتعون بسجل وطني يعزز الثقة بدورهم.

وأوضح شاهين أن الهدف الاستراتيجي يتمثل في تمكين اللجنة من مواجهة مخططات الاحتلال، وتعزيز صلابة الجبهة الداخلية الفلسطينية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، معتبرًا أن تشكيلها يعكس مرونة سياسية تخدم الصمود الوطني، وتفتح فرصة تاريخية لإعادة إعمار قطاع غزة، شريطة التزام المجتمع الدولي برفع الحصار ومحاسبة الاحتلال.

وأشار إلى أن نجاح اللجنة يبقى مرهونًا بالتحديات التي يفرضها واقع الاحتلال، خاصة في ظل سيطرة اليمين المتطرف، وفرض القيود، وعدم الانسحاب الكامل من القطاع، مؤكدًا أن تنفيذ استحقاقات اتفاق وقف إطلاق النار يتطلب ضغطًا جادًا من الوسطاء على الاحتلال.

ولفت إلى أن الموارد المالية المطروحة لدعم عمل اللجنة تحتاج إلى مرونة أكبر وتدخل فعّال من المجتمع الدولي، لضمان تمكينها من تحقيق أهدافها الإنسانية والتنموية.

وتساءلت عودة عما إذا كان هذا المسؤول سيتجه إلى التنسيق مع حركة حماس وقبول الإشراف على القوة الشرطية التابعة لها، أم سيدعو إلى تشكيل قوة أمنية جديدة، محذّرة من أن الخيار الأخير قد يؤدي إلى تصعيد الخلافات الداخلية وخلق حالة من الصراع، في ظل خشية حماس من الفوضى وسيطرة الميليشيات.

ورجّحت عودة أن تكون فرص نجاح لجنة التكنوقراط متوسطة، مع إمكانية تحقيق نجاح أكبر في الجوانب الإغاثية وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية، مقابل صعوبات حقيقية في إدارة ملفي الموظفين والأمن.

الجوانب الإنسانية

بدوره، أكد الكاتب والمحلل السياسي محمد شاهين أن إعلان المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار يشكل خطوة حاسمة في هذا التوقيت، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب تركيز اللجنة على الجوانب الإنسانية والتنموية، وضمان انتقال سلس في ظل استمرار سيطرة الاحتلال على مساحات واسعة من قطاع غزة.

وقال شاهين لـ«فلسطين» إن تركيبة اللجنة حظيت بموافقة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، إلى جانب دعم السلطة الفلسطينية لها، ما يضاعف حجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها، خاصة في الجوانب الخدمية، وإغاثة النازحين، ودعم سكان القطاع في ظل الدمار الواسع الذي طال نسبة كبيرة من

«نزع السلاح وليس الانسحاب والإعمار».. المصري يحذر من هندسة إسرائيل للمرحلة الثانية

غزة/ يحيى اليعقوبي:

قال المحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري، إن (إسرائيل) تعمل على هندسة المرحلة الثانية بشكل انتقائي بما يخدم أهدافها، وليس كما ورد في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أفضت إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وشدد على ضرورة ألا تكون لجنة التكنوقراط إطارًا بديلًا عن المؤسسات الفلسطينية تحت ذريعة الإصلاح.

وأضاف المصري لصحيفة «فلسطين»: «(إسرائيل) لم تلتزم بمتطلبات المرحلة الأولى، إذ لم تفتح معبر رفح ولم تدخل المساعدات بالشكل المطلوب، ولم تتوقف عن الخروقات، وهي تسعى لإبقاء الوضع على ما هو عليه». وأوضح أن دخول المرحلة الثانية، التي من متطلباتها انسحاب قوات الاحتلال، يحتاج لضغوط فلسطينية وعربية ودولية واستخدام أوراق ضغط لإجبارها على الالتزام.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى لم تنته بعد، لأنه لم يفتح معبر رفح، ولم تنسحب قوات الاحتلال، ولم تدخل المساعدات وفق احتياجات القطاع، واستمر جيش الاحتلال في عمليات القتل والقصف والتدمير.

وأضاف أن إعلان المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف عن الدخول في المرحلة الثانية ركز على نزع سلاح المقاومة، دون أن يطالب (إسرائيل) بأي التزامات ملموسة، مع التركيز على تدفق المساعدات.

مرجعية خارجية

ولفت المصري إلى أن لجنة التكنوقراط لجنة إدارية خدماتية انتقالية، ومرجعيتها جاءت بقرار مجلس الأمن، وليست مرتبطة لا بحركة حماس ولا بالسلطة الفلسطينية. وأضاف: «يجب أن تكون الأمور بحجمها، وليس تحميل اللجنة أكبر من طاقتها. يجب أن نكون واقعين حتى لا نقلل أو نبالغ في التقييم»، مشيرًا إلى أن اللجنة ستنفذ ما يريده «مجلس السلام» في الشؤون المحلية.

وأوضح أن المرحلة الثانية من خطة ترامب، المكونة من 20 نقطة، تقوم على تأسيس إدارة فلسطينية انتقالية تكنوقراطية في القطاع، تحت اسم «اللجنة الوطنية لإدارة غزة»، تبدأ بتنفيذ عملية نزع السلاح الكامل، خصوصًا سلاح الأفراد غير المصرح لهم، بالتوازي مع مشاريع إعادة الإعمار الشاملة.

وحول التحديات، رأى المصري أنها مرتبطة بالقدرات والصلاحيات الممنوحة للجنة، كونها لم تتشكل بقرار فلسطيني، مشيرًا إلى اعتراض (إسرائيل) على بعض الأسماء وإزالتها، مؤكدًا أن أهمية اللجنة مرتبطة بنتائج تنفيذ المرحلة، وأنها لن تكون فعّالة إذا لم ينسحب الاحتلال ولم تتوقف الخروقات ولم تبدأ مشاريع الإعمار.

وشدد على ضرورة أن ترفض اللجنة أن تكون بديلاً عن المؤسسات الفلسطينية، وأن تلعب دورًا في تخفيف معاناة السكان في غزة قدر الإمكان، رغم محدودية صلاحياتها بسبب سيطرة (إسرائيل) على المعابر.

المشهد السياسي

وفيما يتعلق بالمشهد السياسي، رأى المصري أن (إسرائيل) تريد إبقاء الوضع على حاله حتى إجراء الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، مع التركيز على نزع السلاح وجعله العنوان الرئيسي، وليس الانسحاب والإعمار.

وأكد أن الأهم بالنسبة للفلسطينيين حاليًا هو البدء بالإعمار، لأنه يثبت السكان في منازلهم ويمنع تهجيرهم. وشدد على ضرورة وضع خطة فلسطينية تجعل لجنة إدارة غزة مؤقتة وليست دائمة، لتجنب تكرار خطأ اتفاق «أوسلو»، الذي كان مؤقتًا لخمس سنوات واستمر 33 سنة.

وحذر من خطورة استمرار الوضع الحالي، في ظل غياب بنية تحتية أساسية ودمار واسع، مشددًا على أن التركيز يجب أن يكون على انسحاب الاحتلال والبدء بإعادة الإعمار بشكل حقيقي، وليس جزئيًا عبر إقامة خيام مؤقتة.

وحول فشل استقدام قوة «الاستقرار الدولية»، أوضح المصري أن السبب يكمن في الخلاف حول صلاحياتها ودورها، حيث أرادت (إسرائيل) أن تنفذ القوة ما لم تستطع تحقيقه بنفسها، بينما تريد الأطراف الأخرى أن تكون قوات «حفظ سلام». وأضاف: «إذا تم حل موضوع سلاح حماس عبر الضغط العربي والفلسطيني وتحقيق الوحدة، يمكن إيجاد مخرج لموضوع السلاح».

من الإغاثة إلى الرقابة الشعبية.. كيف يقيّم الناشطون الفلسطينيون لجنـــــــــة إدارة غزة الجديدة؟

غزة/ مريم الشوبكي:

في أعقاب إعلان اكتمال تشكيل لجنة التكنوقراط الفلسطينية لإدارة قطاع غزة برئاسة المهندس علي شعث، ومع انتقال الخطة الأمريكية إلى مرحلتها الثانية، تتباين الآراء على منصات التواصل الاجتماعي بين أهالي غزة والناشطين الفلسطينيين.

يعكس هذا التباين مزيجًا من الأمل في إنهاء الفراغ الإداري والمعاناة الإنسانية، والحذر من التعقيدات السياسية والأمنية، مع تركيز واضح على ضرورة أن تكون اللجنة أداة مدنية بحتة، بعيدة عن الصراعات الفصائلية.

يؤكد المهندس محمد الشريف في منشور له يوم 15 يناير 2026 على الطابع المدني الحصري للجنة، قائلًا: «لجنة التكنوقراط لحكم غزة تنحصر أولوياتها في المسار المدني: توفير الإيواء الكريم والمساعدات، وإسعاف الصحة والتعليم، وصولًا للإعمار، دون أي ارتباطات سياسية أو أمنية». ويرى فيها حلًا عمليًا يركز على الاحتياجات اليومية للسكان، بعيدًا عن أي أبعاد سياسية أو عسكرية قد تعقد المشهد.

من جانبه، يحذر محمد حامد العيلة في تغريدة نُشرت في اليوم ذاته من مخاطر الصدام الداخلي، مشدّدًا على ضرورة أن تكون اللجنة مهنية ومحايدة: «الأصل ألا يُدخل أعضاء لجنة إدارة غزة القطاع في حالة صدام داخلي، وأن تكون اللجنة مهنية وعلى مسافة واحدة من الجميع... وجود شخصيات توتيرية مثل رامي حلّس وعلي نسمان سيعقد المشهد... الخطاب التوتيري غير مقبول، ولا يصب في صالح أحد إلا العدو، وفي ظني لن يبقى حلّس عضوًا في اللجنة». ويعكس هذا الرأي قلقًا واسعًا من أن تتحول اللجنة إلى ساحة للصراعات الداخلية، بما يعيق مهمتها الإغاثية والإعمارية.

في المقابل، يحمل الكاتب والناشط السياسي د. فايز أبو شمال، المقيم في غزة، نظرة إيجابية مشروطة بالالتزام الوطني، إذ قال في منشوره يوم 15 يناير: «صفقنا وهتفنا لتشكيل لجنة التكنوقراط التي ستدير شؤون غزة في المرحلة الانتقالية، وذلك لا يعني البيعة، بمقدار ما يعني تشجيع اللجنة على الالتزام بالشفافية والنزاهة والنهج الوطني المعادي للاحتلال الإسرائيلي. فإن حادت اللجنة عن هذا الطريق، سننقلب عليها، وسيف الشعب مشهرٌ بالحق». ويؤكد في حديثه أن اللجنة خطوة مرحب بها، لكنها خاضعة لمراقبة شعبية صارمة، مع رفض أي انحراف عن المسار الوطني.

أما عز الدين ديفيدار (@ezzeldendevidar)، فيعبر عن تفاؤل حذر: «خلال زيارة وفد حركة حماس للقاهرة تم الاتفاق على تشكيل لجنة التكنوقراط التي ستتسلم إدارة غزة في المرحلة الثانية برئاسة المهندس علي شعث... نأمل وندعو الله أن تنجح الأطراف في الانتقال للمرحلة الثانية وتكون بداية التخفيف على أهل غزة». ويركز على أمل التخفيف الإنساني، مع الإشارة إلى الدعم الفصائلي الذي حصلت عليه اللجنة.

من ناحية أخرى، يعكس د. أحمد قراقرة (@AhmedQaraqra) موقفًا يؤكد الشرعية الوطنية، قائلاً: «نؤكد بوضوح: أي إطار إداري أو لجنة لإدارة قطاع غزة يجب أن تكون مرجعيتها الوحيدة الحكومة الفلسطينية... لقد كنا سبّاقين باقتراح لجنة تكنوقراط من الكفاءات لقطع الطريق على أي صيغ موازية تكرّس الانقسام أو تمس بالشرعية الوطنية».

بشكل عام، تسود على منصات التواصل نظرة حذرة إيجابية تجاه اللجنة بين الغزيين والنشطاء: أمل في أن تكون جسرًا للإعمار والإغاثة، مع مطالبات قوية بأن تبقى بعيدة عن الارتباطات السياسية أو الأمنية، وأن تكون محايدة وشفافة، تحت رقابة شعبية ووطنية صارمة. ويظل التركيز على رفع المعاناة الإنسانية، وسط مخاوف من أن تعرقل الخلافات الداخلية أو الضغوط الخارجية نجاحها في هذه المرحلة الحرجة.

الإغاثة والإيواء.. «لجنة إدارة غزة» أمام الاختبار الشعبي

غزة/ نبيل سنونو:

بعد يومين من انتظار شروق الشمس لتجفيف فراشها من مياه المطر، لا تزال الخمسينية منال عسلية، النازحة في مدرسة إيواء غرب مدينة غزة، تدور في حلقة مفرغة بحثا عن حل نهائي لكارثة الحرمان من المأوى الآدمي. ومع الإعلان القطري المصري التركي مساء أول من أمس، عن اكتمال تشكيل لجنة تكنوقراط فلسطينية لإدارة قطاع غزة برئاسة علي عبد الحميد شعث، باتت منال ترقب إذا ما كانت تلك اللجنة ستنتشلها من الكارثة، من خلال الإغاثة والإيواء.

وعلى الرغم من مرور عامين على حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، لا تزال تداعياتها حاضرة في تفاصيل الحياة اليومية، وسط تحديات متراكمة تتعلق بالإيواء، والخدمات الأساسية، وسبل العيش.

«نريد تغير الأمور للأحسن وليس للأسوأ...»، بهذه الكلمات تختصر منال في حديثها مع صحيفة «فلسطين» مطلبها من اللجنة، بعد مسلسل نزوح قسري، كانت ضحية له على امتداد حرب الإبادة.

منال النازحة من منطقة تل الزعتر شمال قطاع غزة، وباتت منطقة سكنها ضمن ما يسمى «الخط الأصفر»، تضيف: «نعيش هنا فيما كان قاعة دراسية متضررة من القصف. نعاني من القوارض ومن سيول المياه مع كل منخفض».

وتصف الوضع المعيشي للنازحين بأنه «مأساوي»، قائلة: «للسنة الثالثة مشتتون قسرا من مكان لآخر. نزحنا حوالي 17 مرة».

وتعيش منال في مركز الإيواء مع عائلتها وعائلة زوجها، في بيئة تغمرها مياه الصرف الصحي وانعدام النظافة، كما تقول.

تشير إلى أطفال عائلتها، مبينة أن كارثة الحرمان من المأوى ترتبط أيضا بحرمانهم من التعليم، ما يهدد بتجهيل جيل كامل في غزة.

الكرفانات والعودة لمناطق السكن

في الطرف الآخر من المشهد، يبدأ آخرون حياتهم من نقطة الصفر، لا داخل مراكز الإيواء، بل في الشارع. قبل أسابيع فقط، تزوّج أحمد عباس (35 عاما) لكنه لم يبحث عن بيت، بل عن مساحة ينصب فيها خيمة غرب مدينة غزة.

ممسكا «طربة» لتسوية مساحة ضيقة في مكان مكتظ بخيام النازحين، يقول عباس بأسى لصحيفة «فلسطين»: أمهد لمكان أقيم فيه خيمة.

ويضيف: كنت نازحا في مبنى مركز رشاد الشوا الثقافي شبه المدمر، لكن سقفه لم يقينا من المطر، ولا الشمس أيضا، موضحا أنه لجأ لخيار الخيمة، رغم فشلها، للتخلص من خطر أي انهيار مفاجئ.

ويعيش عباس الذي ينحدر من الأراضي المحتلة سنة 1948، في غزة منذ 2013، بينما تعيش عائلته لاجئة في سوريا.

ونزح عباس قسرا خلال حرب الإبادة نحو 13 مرة، ولا يزال يعاني من التشرد، ويكتنف حاضره الغموض إزاء الإيواء.

وبين سيدة تنتظر نهاية الإيواء المؤقت منذ عامين، وشاب يبدأ حياته الزوجية بخيمة في الشارع، تتقاطع المطالب الشعبية بشكل رئيس حول الإغاثة والإيواء وفتح المعابر وإعادة الإعمار.

تقول منال: غزة كلها لنا، نحن الفلسطينيين، وهي جزء من وطننا فلسطين، لكن نريد أن نعود إلى مناطق سكننا، وأن تعمل اللجنة على إعادة إعمارها.

وتطالب بالضغط على الاحتلال للانسحاب من قطاع غزة، وفتح المعابر لعودة المواطنين، ولم شملهم مع ذويهم.

من جهته، يطالب عباس بضمان تدفق المساعدات الإنسانية للمواطنين في غزة، وألا تقتصر على الغذاء، بل تشمل المال أيضا، في ظل الخسارة المالية والمادية الفادحة التي تعرضوا لها خلال الحرب.

يخاطب الشاب، لجنة إدارة غزة، بقوله: قفوا مع المواطنين، وفروا لهم الكرفانات. الخيام تطير وتعرض النازحين للخطر.

كما يطالب اللجنة بالعمل على تهيئة ظروف عودة النازحين إلى مناطق سكنهم، وإزالة المعيقات التي تحول دون ذلك.

وبحسب بيان للمكتب الإعلامي الحكومي أمس، أدّت سياسات الاحتلال التعسفية، بالتزامن مع المنخفضات الجوية التي ضربت قطاع غزة مع بداية دخول فصل الشتاء، إلى انهيار أكثر من 50 منزلاً ومبنىً كانت متضررة ومقصوفة سابقا.

أسفر ذلك عن استشهاد وإصابة عشرات المواطنين نتيجة المنخفضات وانهيار البنايات السكنية فوق رؤوسهم حيث لجؤوا إليها بعد فقدانهم لمساكنهم الأصلية بسبب قصفها، في ظل غياب أي بدائل آمنة، وفق البيان ذاته.

وسُجّلت في غزة وفيات نتيجة البرد الشديد داخل خيام النازحين، في وقت خرجت فيه أكثر من 127,000 خيمة عن الخدمة، ولم تعد صالحة لتوفير الحد الأدنى من الحماية لما يزيد عن 1.5 مليون نازح.

عند المساء، تعود السيدة إلى غرفتها المكتظة، بينما يثبت الشاب أوتاد خيمته قبل حلول الليل. مشهدان مختلفان، ومطلب واحد لم يعد يحتمل التأجيل.

أكدت دعمها لولاية الوكالة الأممية

«شؤون اللاجئين» تطالب «لازاريني» بعدم المساس بأمن موظفـــــــي «أونروا»

غزة/ أدهم الشريف:

طالبت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، فيليب لازاريني، بعدم المساس بأمن موظفي المؤسسة الأممية، وذلك في أعقاب قرارات بموجبها فصلت إدارة الوكالة المئات من موظفيها في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال وقفة عقدتها، أمس، دائرة شؤون اللاجئين ولجانها الشعبية في مخيمات القطاع، أمام المقر الإقليمي لوكالة الغوث في منطقة الرمال الجنوبي من مدينة غزة، بمشاركة اتحاد الموظفين العرب في «أونروا»، وممثلين عن قوى وفصائل ومؤسسات محلية، وحشد من اللاجئين الفلسطينيين.

وبينما أكدت الدائرة أن الوقفة نُظمت دعمًا وإسنادًا لتجديد ولاية «أونروا»، وللمطالبة بحمايتها، رفضت بشدة «سياسات الفصل العنصري والتقليص التعسفي» الصادرة عن إدارتها العليا.

وكانت إدارة «أونروا»، لجأت إلى تقليص رواتب موظفيها بغزة والضفة الغربية بنسبة عشرين بالمئة، وأنهت عقود 575 موظفًا من كوادر غزة الذين سافروا خلال حرب الإبادة الإسرائيلية، ولم يتمكنوا من العودة بفعل إغلاق الاحتلال الإسرائيلي معبر رفح. كذلك أوقفت موظفي حراسة مقر «أونروا» في عمان لصالح شركة حراسة خاصة، وفق دائرة شؤون اللاجئين.

مبررات لا تكفي

وعدَّ مدير عام المخيمات في القطاع الساحلي، الدكتور عادل منصور، هذه القرارات «انتهاكًا صارخًا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وتعديًا سافرًا على القانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.»

وأضاف منصور في كلمة خلال مؤتمر صحفي عقد في إطار الوقفة، أن قرارات الفصل هذه، تشكل أيضًا «نسفًا لكل التفاهمات السابقة التي تمت بين دائرة شؤون اللاجئين وإدارة (أونروا)، والتي نصَّت بوضوح على التزامها بإعادة الرواتب كاملة وإلغاء الإجازة الاستثنائية فور تهيئة الظروف لعودة الموظفين.»

وتابع: إن «مبررات الأزمة المالية التي تسوقها إدارة (أونروا) لتبرير قراراتها تفتقد إلى المصداقية الواقعية، لأن الحقائق المالية تبرهن أن تكلفة التعاقد مع شركات خاصة تفوق بكثير مستحقات ورواتب موظفي الحراسة المحليين، مما يُسقط المبرر المالي تمامًا، ويؤكد وجود دوافع أخرى.»

في سياق متصل، أكد منصور تمسك منظمة التحرير ودائرة شؤون اللاجئين ولجانها الشعبية، بالدفاع عن ولاية «أونروا»، واستمرار خدماتها الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها، باعتبارها الالتزام الدولي تجاه اللاجئين إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقًا للقرار الأممي (194)، وكذلك أكد استمرار الدفاع عن حقوق العاملين في الوكالة وأمنهم الوظيفي.

وطالب منصور المفوض العام لازاريني، بالتراجع الفوري وغير المشروط عن قرارات الفصل التي تُقوض الاستقرار وتمس جوهر العدالة الدولية، مؤكدًا أن المساس بالأمن الوظيفي للعاملين هو مساس بتفويض «أونروا».

كما طالب بضرورة عدم المساس بالأمن الوظيفي لآلاف الموظفين، محذرًا أن «ذلك قد يؤدي ذلك إلى انفجار الأوضاع، وتقويض الاستقرار داخل مخيمات اللجوء.»

وعدَّ منصور أن استهداف «أونروا» يأتي في إطار محاولات تصفيتها وشطب قضية اللاجئين وتقويض حق العودة، وفرض خيار تقليص الخدمات، مؤكدًا على الدور المركزي لوكالة «أونروا» كشاهد أممي على قضية اللاجئين، والرفض بأي مساس بتفويضها أو استبدالها.

تعسف يقابله احتجاج

بدوره، أكد رئيس اتحاد الموظفين العرب في وكالة الغوث -إقليم غزة- الدكتور مصطفى الغول، أهمية وكالة الغوث الأممية ودورها في خدمة الشعب الفلسطيني وقضية اللاجئين على مدار 70 عامًا.

في نفس الوقت، شدد الغول في كلمة خلال المؤتمر الصحفي، على ضرورة الدفاع عن الموظفين وحقوقهم، عادًّا أن الاستغناء عن موظف واحد يعني التخلي عن خدمة تقدمها «أونروا»، وأن الاستغناء عن مئات الموظفين، يعمل غالبيتهم في مؤسسات الصحة والتعليم التابعة للوكالة، يعني أن هاذين القطاعيْن صارا منقوصيْن.

وتعهد الغول بمواصلة الدفاع عن حقوق الموظفين بالشراكة مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، منبهًّا إلى أن فعالية لاتحاد الموظفين بمشاركة 13 ألف موظف من غزة، ستنطلق قريبًا احتجاجًا على قرارات الوكالة.

وأشار الغول إلى أن الاتحاد أعلن يوم 11 يناير/ كانون الثاني 2026، دخوله في نزاع عمل مع إدارة وكالة الغوث رفضًا لقراراتها، بما يتيح له الذهاب إلى أعلى درجات التصعيد بعد 21 يومًا من تاريخ الإعلان.

ولفت إلى أن الاتحاد لديه اتصالات مع جهات عديدة بعد قرارات إدارة «أونروا»، بينها وزارات خارجية في دول مختلفة.

أبو الحمص: التصعيد بالسجـــــــون يرقى لانتهاكـــــــات تستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً

رام الله/ فلسطين:

اعتبر رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الوزير، رائد أبو الحمص، أن الهيئة تواصل تحركاتها المكثفة وعلى أعلى المستويات الدولية، مع تصعيد خطير وغير مسبوق تمارسهُ سلطات الاحتلال وإدارة سجونها بحق الأسرى الفلسطينيين، من خلال سياسات ممنهجة تقوم على القمع والعقاب الجماعي والانتقام السياسي، في انتهاك صارخ وجسيم لكافة المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة.

وأكد أبو الحمص في تصريحات صحفية نشرت أمس، أن ما يجري داخل سجون الاحتلال لم يعد يندرج في إطار تجاوزات فردية أو إجراءات أمنية، بل يشكّل نهجاً ثابتاً يهدف إلى كسر إرادة الأسرى والنيل من كرامتهم الإنسانية، عبر اقتحامات متواصلة للأقسام، واعتداءات جسدية ممنهجة، واستخدام مفرط للقوة، إلى جانب الحرمان المتعمد من العلاج والرعاية الطبية، وتقليص مقومات الحياة الأساسية، وفرض إجراءات عقابية جماعية طالت مختلف السجون دون استثناء.

وأوضح أن الهيئة تعمل على توثيق هذه الانتهاكات بدقة عالية، وتقوم برفعها بشكل منتظم إلى المؤسسات الأممية والحقوقية المختصة، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية المعنية، إضافة إلى التواصل مع الأطراف الدولية المؤثرة، بهدف ممارسة ضغط حقيقي وفاعل على الاحتلال لإجباره على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، ووقف ممارساته التي ترقى في كثير من جوانبها إلى جرائم حرب وانتهاكات جسيمة.

وأضاف أن سلطات الاحتلال، من خلال سياساتها الحالية، تتحمل المسؤولية القانونية الكاملة عن التدهور الخطير في الأوضاع الصحية والنفسية للأسرى، في ظل الارتفاع المتزايد في أعداد المرضى، واستمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد، الأمر الذي يهدد حياة المئات منهم، ويضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمصداقية منظومة حقوق الإنسان التي طالما جرى الترويج لها.

وشدد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين على أن استمرار الصمت الدولي، أو الاكتفاء ببيانات القلق، يمنح الاحتلال غطاءً سياسياً وقانونياً لمواصلة انتهاكاته، داعياً إلى الانتقال من مرحلة الإدانة اللفظية إلى خطوات عملية ملموسة، تشمل تفعيل آليات المساءلة الدولية، وإيفاد لجان تقصّي حقائق مستقلة، وضمان رقابة دولية فاعلة على أوضاع الأسرى داخل السجون.

الأشقر يدعو للانضمام إلى حملة الأشرطة الحمراء لنصرة الأسرى

رام الله/ فلسطين:

وجّه مدير مركز فلسطين لدراسات الأسرى الباحث رياض الأشقر نداءً إلى أحرار العالم للالتحاق بحملة الأشرطة الحمراء ورفع الصوت في وجه انتهاكات الاحتلال لإنقاذ الأسرى قبل فوات الأوان. وأشاد الأشقر في تصريح صحفي، أمس، بالقائمين على الحملة، مثمناً جهودهم ومؤكداً ضرورة مواصلة العمل وتصعيد الفعاليات لتحقيق أهداف الحملة الوطنية والإنسانية.

وأكد أن قضية الأسرى تحتاج إلى كل صوت حر ونزيه يتبنى معاناتهم ويسعى بجدية للإفراج عنهم ووضع حد لآلامهم المستمرة.

وأوضح أن الحملة تهدف إلى كسر حالة الصمت الدولي في ظل تصاعد غير مسبوق لجرائم الاحتلال بحق الأسرى، بما في ذلك القتل المتعمد والانتهاكات اللاإنسانية وغياب الدعم الدولي والعربي.

وأشار إلى أن الحملة، حتى إن لم تحقق الإفراج الفوري عن الأسرى، فإنها تسعى على الأقل لتحسين ظروفهم المعيشية والحد من الهجمة الشرسة التي تمارسها سلطات الاحتلال داخل السجون.

الشاباك يعيّن نائبًا جديدًا ارتبط سابقًا بمكتب نتنياهو

الناصرة/ فلسطين:

أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي تعيين نائب جديد لرئيس الشاباك، في خطوة فجّرت انتقادات واسعة داخل الأوساط الأمنية بسبب توقيتها الحساس وتزامنها مع تحقيقات تطال مكتب رئيس الحكومة.

وأفادت إذاعة جيش الاحتلال، أمس، أن نائب رئيس الشاباك الجديد، الذي يُشار إليه بالحرف «ن»، سبق أن شغل منصبًا مصنّفًا ك»وظيفة ثقة»، لدى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وعمل تحت إشرافه المباشر.

في المقابل، اكتفى بيان رسمي صادر عن الشاباك بالإشارة، إلى أن «ن»، تولّى مهام متعددة داخل الجهاز، ثم شغل بعد تقاعده قبل سنوات عدة مناصب أمنية وعامة، دون الإشارة إلى علاقته السابقة بمكتب نتنياهو.

وأثار التعيين انتقادات مسؤولين أمنيين سابقين، لكون «ن» لم يخدم في الشاباك منذ نحو ثماني سنوات، وكان آخر منصب له رئيس شعبة برتبة تعادل عميد، قبل تعيينه مباشرة نائبًا لرئيس الجهاز.

وأشار المنتقدون إلى أن المسار الوظيفي المتبع داخل الشاباك، عادةً يفرض المرور بمنصب رئيس قسم قبل الوصول إلى هذا الموقع الرفيع.

واعتبر مسؤولون سابقون في الجهاز أن التعيين يُلحق ضررًا حقيقيًا بالشاباك، خاصة أن قيادته ستضم اعتبارًا من الشهر المقبل شخصين لم يخدما في الجهاز خلال السنوات الأخيرة، في إشارة أيضًا إلى رئيسه الحالي دافيد زيني.

وربطت صحيفة «هآرتس»، التعيين بالمشهد السياسي والقضائي المحيط بنتنياهو، وبالتحقيقات المستمرة مع دائرته المقرّبة.

وذكرت الصحيفة أن «نتنياهو» يركز منذ سنوات على محاولات الخروج من لائحة الاتهام المقدمة ضده، معتبرة أن ذلك أحد أسباب تعمّق الأزمة السياسية والقضائية في إسرائيل.

وأضافت أن تعيين نائب جديد لرئيس الشاباك لا ينفصل عن مساعي التأثير على مسار التحقيقات، خصوصًا بعد إبعاد رئيس الجهاز السابق.

ولفتت إلى أن تسوية تضارب المصالح المفروضة على رئيس الشاباك الحالي، والتي تمنعه من متابعة التحقيقات المرتبطة بمكتب رئيس الحكومة، تعكس حساسية المرحلة وتثير تساؤلات حول استقلالية الجهاز.

ورقة تحليلية: نشر قوة دولية بغزة ينطوي على تعقيدات سياسية وأمنية وقانونية

غزة/ فلسطين:

حذّرت ورقة تحليل سياسات صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، أمس، من أن طرح نشر قوة دولية متعددة الجنسيات في قطاع غزة، في مرحلة ما بعد الحرب، ينطوي على تعقيدات سياسية وأمنية وقانونية عميقة، قد تحول هذا الخيار من أداة للاستقرار إلى عامل إضافي لعدم الاستقرار، إذا لم يُصغ ضمن تفويض واضح ويحترم السيادة الفلسطينية.

وتهدف الورقة التي حملت عنوان «القوة الدولية في غزة: تحليل شامل للتفويض، السيادة، والسيناريوهات الاستراتيجية»، إلى تفكيك أحد أكثر المقترحات الدولية تداولًا في النقاشات الأميركية والإسرائيلية حول «اليوم التالي» للحرب على غزة.

وأشارت إلى أن فكرة القوة الدولية تأتي ضمن مقاربة أميركية أوسع تسعى إلى نقل عبء السيطرة الأمنية المباشرة من الكيان الإسرائيلي إلى ترتيبات دولية متعددة الجنسيات، دون التخلي عن جوهر الهيمنة الإسرائيلية على المجالين الأمني والسياسي في القطاع.

وبحسب الورقة، فإن هذه المقاربة تسعى إلى إدارة الأزمة لا حلّها، من خلال تدوير المسؤوليات بدل معالجة جذور الصراع.

وأكدت الورقة أن المعضلة المركزية لا تكمن في تشكيل القوة بحد ذاته، بل في طبيعة التفويض القانوني وحدود الصلاحيات الممنوحة لها، إضافة إلى علاقتها بالسيادة الفلسطينية.

وحذرت من أن أي قوة تُفرض دون غطاء قانوني واضح، أو دون شراكة فلسطينية حقيقية، ستكون مرفوضة شعبيًا وفصائليًا، ما يعرّضها للاصطدام المباشر مع الواقع الأمني المعقد في غزة.

وتولي الورقة اهتمامًا خاصًا لمسألة اختيار الجنسيات المشاركة في القوة الدولية، معتبرة أنها ليست مسألة فنية أو لوجستية، بل خيار سياسي بامتياز.

وفي هذا السياق، تستخدم الورقة إثيوبيا كنموذج تحليلي لفهم كيف يمكن أن تؤثر الأوضاع الداخلية والإقليمية للدول المرشحة للمشاركة على فعالية القوة واستدامتها، دون الجزم بمشاركة دولة بعينها.

ورسمت الورقة أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل القوة الدولية في غزة، تتراوح بين تحقيق استقرار نسبي مشروط، وصولًا إلى الفشل والانسحاب المبكر، محذّرة من أن غياب التوافق الفلسطيني–الإقليمي، أو تضارب الأجندات الدولية، قد يعجّل بانهيار المهمة وخلق فراغ أمني جديد.

واختتمت الورقة بجملة من التوصيات العملية، أبرزها: «ضرورة صياغة تفويض أممي واضح ومحدد، احترام السيادة الفلسطينية وإشراك الفاعلين المحليين، اختيار الجنسيات وفق معايير سياسية وأمنية دقيقة، ربط أي ترتيبات أمنية بمسار سياسي حقيقي، لا بإدارة مؤقتة للأزمة».

غزة بين نـــــــــــزع السلاح وإعـــــــــــادة الإعمار

د. وليد عبد الحي

تنص خطة ترامب في بندها رقم 13 على ما يلي: «موافقة حركة حماس والفصائل الأخرى على عدم لعب أي دور في حكم غزة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأي شكل من الأشكال، ويتم تدمير كافة البنى التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية، بما في ذلك الأنفاق ومصانع تصنيع الأسلحة ويمنع إعادة بنائها، وتجري عملية نزع السلاح في غزة تحت إشراف مراقبين مستقلين ، وتشمل إخراج الأسلحة نهائيا من الخدمة من خلال عملية معتمدة وبدعم من برنامج ممول دوليا لشراء السلاح وإعادة التأهيل ، على أن يتم ذلك تحت إشراف المراقبين المستقلين. وتلتزم غزة الجديدة بشكل كامل ببناء اقتصاد مزدهر وتعزيز التعايش السلمي مع جيرانها «.

ان المعنى المباشر لهذه المادة من خطة ترامب هي « الغاء تنظيمات المقاومة الفلسطينية المسلحة سياسيا وعسكريا «، والملاحظ ان مضامين المادة 13 تسبق وتعلو موضوع إعادة الإعمار، ثم إن القبول بنزع السلاح قد يفتح المجال أمام تنازع داخل قوى المقاومة المسلحة سواء حول القبول بمبدأ نزع السلاح او جدولة التنفيذ او مستوى النزع وخطواته(السلاح الثقيل، الصواريخ، الهاونات، الانفاق ،مصانع الاسلحة، خبراء الاسلحة...الخ).

ما سبق يعني ان أمامنا عدة احتمالات:

-1 أن يتم نزع السلاح ويكتمل قبل البدء بعملية الإعمار.

-2 أن يتدرج النزع للسلاح مع برنامج اعادة الاعمار خطوة بخطوة.

-3 ان تتم عملية نزع السلاح بعد اكتمال الاعمار.

وعند النظر في السيناريوهات الثلاثة سنجد ما يلي:

-1 اذا تم نزع السلاح قبل الإعمار، فمن سيضمن ان اسرائيل ستفتح الباب للإعمار، ولديها القدرة على التذرع بأتفه الأسباب للتعطيل ، والهدف الإسرائيلي للتعطيل أو المماطلة في الإعمار هو استغلال فتح معبر رفح للهجرة لأكبر عدد ممكن من الفلسطينيين للخارج هروبا من قسوة الظروف القاهرة، بخاصة أن نتنياهو مقتنع تماما أن لا أحد سيضغط عليه ،بل إن الجوار العربي "قلوبهم مع علي وسيوفهم مع معاوية".

-2 أن يتدرج النزع للسلاح خطوة بخطوة مع مراحل الإعمار، ولعل هذا اقل شرا من الاول، لكن اسرائيل ستعمل على جعل دخول شاحنة من مواد التنظيف مساويا لتدمير الانفاق ودخول بعض البطانيات مساويا لنزع الصواريخ وهكذا..الخ.

وفي هذه الحالة على المقاومة ان «تحاول قدر الامكان» ان تحدد مضامين المقايضة من البداية ، بمعنى تحديد ما يتم نزعه من السلاح مع أولويات الاعمار ، مثلا ان يبدأ نزع الصواريخ بعد اكتمال بناء المنازل المهدمة ، وتقديم خريطة الانفاق بعد اكتمال اعادة اعمار البنية التحتية وهكذا...الخ.

-3 لا بد للمقاومة من وضع اسوأ الاحتمالات واعداد خطط مدروسة من الآن لمواجهة تبعات كل احتمال، فقد تأخذ الاحتمالات انماطا مثل:

أ- ان يتم نقل المقاومة المسلحة الى دول اخرى كما جرى مع نقل المقاتلين من بيروت الى تونس والجزائر والسودان واليمن...او حتى ايران ..الخ في الثمانينيات من القرن الماضي.

ب- ان تنشب خلافات بين تنظيمات المقاومة حول ادارة عملية نزع السلاح او قبولها التام أو رفضها كليا.

ت- أن ينشب خلاف داخل حركة حماس بشأن خطط مواجهة المخطط الامريكي الاسرائيلي العربي.

ان تسليم السلاح امر في غاية الخطورة ، ولكن إذا وجدت المقاومة ان النزع سيقود الى اعادة الاعمار واستقرار البنية الديموغرافية لغزة والتمهيد لانشاء دولة فلسطينية(طبقا للمادة 19 من خطة ترامب – رغم انها مادة مموهة-) فان الثمن يكون «اهون الشرين»، لكن ان يتم تسليم السلاح ولا يتم الاعمار ويتم التفريغ الديموغرافي لغزة فذلك هو الكارثة بعينها.

وتزداد الامور مخاطرة إذا تسللت خلايا التنسيق الامني لسلطة أوسلو الى غزة تحت جناح «سلطة التكنوقراط» والتي ارجح انها ستعرف تشققات في بنيتها بمجرد بدء تنفيذ الخطة التي وضعها ترامب، وهو ما سيستثمره شايلوك أبشع استثمار.

وضع معقد بشكل غير عادي ، ويزيده عدم الاستقرار في المنطقة العربية وانهاك محور المقاومة، سوءا على سوء.

الصين هدوء وقـــــــرارات أوجعت أميركا وتحدّت بلطجـــــــــة ترامب

د. محمد هزيمة

القرار الأكثر إيلامًا على الجبهة التكنولوجية، بإعلان الصين، التي تسيطر على ستين في المئة من الإنتاج العالمي للمعادن النادرة، فرض قيود مؤقتة على تصدير هذه المعادن إلى أي دولة دعمت اختطاف الرئيس نيكولاس مادورو فقد أثار هذا القرار قلقًا بالغًا لدى عمالقة التكنولوجيا الأميركية، التي تعتمد على سلاسل التوريد الصينية في مكونات أساسية، إذ باتت أنظمتها الإنتاجية مهددة بالانهيار خلال أسابيع.
قرارات غيرت الصورة وقلبت المشهد كل خطوة كانت توجّه ضربة مباشرة لقلب الاقتصاد الأميركي تهز إمبراطوريته من دون إعلان حرب بسياسة «تحرّك، تؤثّر، وتفرض وقائع جديدة.»

العالم كله وقف على مفترق طريق مذهول لواقع غير مسبوق، لم يحصل حتى في القرون الوسطى، ولا مع غزوات الأباطرة وفتوحاتهم ، ولا حتى عند قبائل الجاهلية

حروب إبادة، إسقاط أنظمة، انقلابات، ضحايا، دول مدمّرة، أزمات اقتصادية سياسية وأمنية، وكان آخر فصولها خطف رئيس دولة عنوة، وقرصنة سفن تجارية، جرائم لم يرتكبها أفراد، ولم تنفذها عصابات منظمة خارجة عن القانون أو قراصنة بحار، بل نفذتها دولة عظمى بنخبة جيشها وأهم أجهزتها وتفاخرت بها انجاز ولم تعتبر انها تقيم أكبر تمثال للحرية، وتحتضن على أراضيها الأمم المتحدة بقاعاتها ومشتقاتها.....

وهي دولة خاضت حروبًا بذريعة نشر الديمقراطية ومن أجل حقوق الإنسان، وتدعي أنها ضمانة الملاحة البحرية وأمنها، وحريصة على محاربة الجريمة المنظمة وتموّل برامج مكافحتها ،كيف لا، وهي صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، ومركز تحويل الأموال، شكّلت عملتها النقدية «الدولار» وحدة نقدية عالمية في تعاملات الأسواق وتداولاتها، ووحدة مقياس لاحتياطيات الدول وموازنات الحكومات ولا يغيب انها رائدة السباق إلى الفضاء، وحرب النجوم، وغزو الكواكب ...

انها الولايات المتحدة الأميركية، التي قامت على أنقاض شعب، لكنها لم تغيّر عقلية رعاة البقر التي حكمت تعاطيها، رغم براغماتية سياسية في التعامل هدفها حماية مصالح مصانع الأسلحة، شركات النفط، المصارف، والمؤسسات الإعلامية والترفيهية، التي جعلت منها قوة تأثير على مركز اتخاذ القرار في أميركا منذ عقود، مُحكمة سيطرتها على القرار السياسي والعسكري وحتى الاقتصادي، على حساب الداخل والخارج.

ما أبقى أميركا في حالة حرب دائمة، والمفارقة أن واشنطن لم تربح أيًّا من حروبها، بما فيها الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي، لحظة أوصلتها إلى عرش الأحادية القطبية بلا منافس.عاثت حروبًا ودمارًا، نشرت الفوضى، دعمت الإرهاب، وقسّمت الدول. عقود من حرب السيطرة فتحت شهية بلاد العم سام لحكم العالم، وإحكام القبضة على الموارد النفطية، والثروات الطبيعية، بما فيها الممرات المائية، وصولًا إلى احتكار التكنولوجيا ومحاصرة الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، في مقدّمها الصين، عملاق التكنولوجيا ومارد الاقتصاد، الذي تحوّل خطرًا استراتيجيًا يهدد وجود أميركا على عرش حكم العالم.

بمشاريعها التي تمتد من الشرق الأوسط وقاعدتها المتقدمة إسرائيل، وصولًا إلى الخليج والكاريبي، مرورًا بالقوقاز والبلطيق، وحتى أفريقيا وكل بقعة على وجه الأرض أو في أعماق البحار، تحتاجها أميركا في حرب السيطرة وإحكام قبضتها على العالم بلا منازع. بعد فشل سيف العقوبات بتقطيع أوصال قوى جمعت أقطاب الشرق بمشروع وحدة هي «حاجة وجودية» أمام تغوّل أميركا وجشع طموحاتها، التي اعتمدت مشاريع ترسم مستقبل إمبراطوريتها في حكم العالم، بدءًا من الشرق الأوسط، وصولًا إلى اختطاف رئيس فنزويلا وقطع طريق أميركا اللاتينية على تمدد الصين وروسيا وإيران، لمى يشكّل ذلك تهديدًا يقطع طريق سيطرتها على خليج المكسيك ودول أميركا اللاتينية والوسطى في مرحلة صعبة بتاريخ أميركا، على مستوى ضغط اقتصادي قارب مرحلة الانهيار، وارتفاع الدين إلى أرقام غير مسبوقة، ترافق مع تصدّع داخلي تُرجم نقمة شعبية على الإدارة، ومطالبات بالانفصال في بعض الولايات، في وقت عجز فيه ساكن البيت الأبيض عن تنفيذ وعوده الانتخابية بلجم الأسعار ومعالجة مشكلة البطالة والدين العام ضمن سياسة «أميركا أولًا»، التي لم تجلب لدافع الضرائب إلا مزيدًا من الضغوط نتيجة ضعف القدرة الشرائية قبل أن تدق أزمة السندات الحكومية ناقوس الخطر، ليرتفع الدين العام إلى ما يزيد على واحد وأربعين تريليون دولار، وهو رقم يُسجَّل لأول مرة، ويضع امريكا بمستوى دول صاحبة اقتصادات ضعيفة وبالوقت عينه، يُسجَّل على الرئيس ترامب أنه صاحب أطول فترة رئاسية عجز فيها عن تصديق موازنة الدولة، وهو أمر نادرًا ما يحصل في دول تُعتبر فاشلة، تنطبق مواصفاتها اليوم على أميركا الحالية، التي انتهجت أسلوب العصابات من خطف وقرصنة وتهديد للحلفاء قبل الخصوم والعين على الأعداء، وما يجري في بلاد الصين، المارد العسكري والعملاق الاقتصادي الصامت، الذي تحرّك بلغة الحسم واعاد الضربة الى نحر دونالد ترامب بإجراءات عملية وفهم العارف أن سيطرة أميركا على فنزويلا هدفها قطع طريق أميركا الجنوبية على الصين لوقف مسار تطورها، الذي يصعب مواجهته، وهذا يوجب على بكين ردًا يصيب خط الطفو لإمبراطورية العم سام، نظرًا لما يمثّله العدوان على كراكاس من إعلان حرب يقطع طريق قيام عالم متعدد الأقطاب يواجه غطرسة أميركا، يحاصر مجموعة دول «بريكس»، التي سعت أميركا لضربها من الداخل منذ سنوات

فالصين، التي اعتمدت سياسة الصمت والاستعداد لمواجهة القادم مهما كانت الظروف، تخوض حروبها بجدية وصمت وقرارات حازمة بعيدًا عن البيانات الفارغة تبحث عن هدف وإنجاز بحجم الحدث تجسد بتجاوز أميركا كل الخطوط الحمر لحظة وصوّبت مباشرة باتجاه الصين ، فجاء الرد ضمن حزمة ضمن الاستراتيجية الصينية وتعرف : «الاستجابة الشاملة غير المتماثلة» ردا على عدوان استهدف فنزويلا، أحد شركاء الصين في نصف الكرة الغربي، والتي تُعد رأس الجسر الصيني نحو أميركا اللاتينية، في قلب «الفناء الخلفي» للولايات المتحدة اتخذت بعده بكين عدة خطوات في إطار الرد:

أولًا: أعلن بنك الشعب الصيني بهدوء التعليق المؤقت لجميع المعاملات بالدولار الأميركي مع الشركات المرتبطة بقطاع الدفاع الأميركي، ما انعكس خسائر كبيرة على شركات الصناعات العسكرية والطيران الأميركية، نتيجة تجميد جميع تعاملاتها مع الصين دون إنذار مسبق.

ثانيًا: أعلنت شركة الشبكة الكهربائية الحكومية في الصين، التي تدير أكبر شبكة كهرباء في العالم، مراجعة تقنية شاملة لجميع عقودها مع موردي المعدات الكهربائية الأميركيين، في خطوة ترجمت فك ارتباط الصين بالتكنولوجيا الأميركية.

ثالثًا: أعلنت الشركة الوطنية الصينية للبترول، وهي أكبر شركة نفط حكومية في العالم، إعادة تنظيم استراتيجية لمسارات إمداداتها العالمية، بمعنى أوضح إعادة تفعيل «سلاح الطاقة»، بإلغاء عقود توريد النفط إلى المصافي الأميركية بقيمة سبعة وأربعين مليار دولار سنويًا.

رابعًا: النفط الذي كان يتجه إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة أُعيد توجيهه إلى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وإلى شركاء آخرين في الجنوب العالمي، وأسفر ذلك عن قفزة في أسعار النفط بنسبة ثلاثة وعشرين في المئة خلال جلسة تداول واحدة.

خامسًا: تحت مسمّى تحسين المسارات التشغيلية، نفّذت شركة الشحن البحري الصينية، التي تسيطر على أربعين في المئة من القدرة العالمية للنقل البحري، إجراءات أدت إلى تجنّب السفن الصينية الموانئ الأميركية الكبرى

(وهذه الموانئ تعتمد بشكل أساسي على لوجستيات بحرية صينية للحفاظ على سلاسل إمدادها، فوجدت نفسها فجأة من دون خمسة وثلاثين في المئة من حركة الحاويات المعتادة، ما شكّل كارثة حقيقية لشركات تجارة التجزئة الأميركية الكبرى، التي تعتمد على السفن الصينية لاستيراد البضائع المصنّعة في الصين)

أكثر ما يلفت الانتباه في هذه الإجراءات هو توقيتها المتزامن، الذي أحدث تأثيرًا متسلسلًا ضاعف الأثر الاقتصادي على نحو هائل.

لم يكن الأمر تصعيدًا تدريجيًا، بل صدمة نظامية صُمّمت لتعطيل القدرة الأميركية على الرد.

وقبل أن تنتهي الحكومة الأميركية من استيعاب الضربة، فعّلت الصين حزمة جديدة من الإجراءات تمثلت في تعبئة الجنوب العالمي، بعرض قدّمه وزير خارجية الصين لكل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وإيران وتركيا وإندونيسيا، إضافة إلى ثلاث وعشرين دولة أخرى، بمنح شروط تجارية تفضيلية فورية لأي دولة تلتزم علنًا بعدم الاعتراف بأي حكومة فنزويلية تصل إلى السلطة بدعم أو تدخل أميركي ، وكان الجواب خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، بموافقة تسع عشرة دولة على العرض، كانت البرازيل أولها، تلتها الهند وجنوب أفريقيا والمكسيك.

وبهذا تجسّد عمليًا مفهوم «العالم المتعدد الأقطاب» من بوابة المارد الصيني، لحظة نجحت بكين في تشكيل ائتلاف مناهض للولايات المتحدة فورًا، مستخدمة سلاح الحوافز الاقتصادية.كل هذا كان قبل اللمسة السحرية المالية بإعلان نظام المدفوعات الصيني العابر للحدود بين البنوك عن توسيع قدرته التشغيلية لاستيعاب أي معاملة دولية ترغب في تجنّب النظام المالي الخاضع لسيطرة واشنطن، ما يعني أن الصين وضعت بين يدي العالم بديلًا كاملًا وفعّالًا عن النظام المالي الغربي ،وقد حقق النظام في أول يومين من تشغيله معاملات بقيمة تسعة وثمانين مليار دولار، وفتحت البنوك المركزية في أربع وثلاثين دولة حسابات تشغيلية ضمنه، ما يعني تسارع عملية نزع الاعتماد على الدولار عن أحد أهم مصادر تمويل الولايات المتحدة.

ليأتي القرار الأكثر إيلامًا على الجبهة التكنولوجية، بإعلان الصين، التي تسيطر على ستين في المئة من الإنتاج العالمي للمعادن النادرة، فرض قيود مؤقتة على تصدير هذه المعادن إلى أي دولة دعمت اختطاف الرئيس نيكولاس مادورو فقد أثار هذا القرار قلقًا بالغًا لدى عمالقة التكنولوجيا الأميركية، التي تعتمد على سلاسل التوريد الصينية في مكونات أساسية، إذ باتت أنظمتها الإنتاجية مهددة بالانهيار خلال أسابيع.
قرارات غيرت الصورة وقلبت المشهد كل خطوة كانت توجّه ضربة مباشرة لقلب الاقتصاد الأميركي تهز إمبراطوريته من دون إعلان حرب بسياسة «تحرّك، تؤثّر، وتفرض وقائع جديدة.»

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

الطفل الشاعر.. معانـــــــــــاة مع الألم والمضاعفات دون أفق للسفر للعلاج بالخارج

خان يونس/ فاطمة العويني:

منذ ولادته، يعيش الطفل إبراهيم الشاعر (11 عامًا) معاناة صحية لا تنتهي، إذ قضى معظم أيام طفولته في أروقة المستشفيات داخل الأراضي المحتلة.

وجاءت حرب الإبادة الإسرائيلية لتفاقم وضعه الصحي بشكل متسارع، مع انعدام فرص العلاج بالخارج، حتى بات يعاني صعوبة بالغة في المشي.

وُلد إبراهيم مصابًا برتقٍ في الظهر، ما تسبب له بمشكلات صحية معقدة في الأعصاب والمسالك البولية. يقول والده سامي الشاعر لصحيفة "فلسطين":

"يعاني ابني ضعفا شديدا في المثانة العصبية، يمنعه من التبول أو التبرز دون تدخل طبي، ولا يستطيع إخراج الفضلات إلا عبر قسطرة جراحية مثبتة في بطنه، إضافة إلى اعتماده الكامل على حقن طبية خاصة تُعطى له كل عشرة أيام لتسهيل عملية الإخراج".

ويتابع: "لا يشعر ابني نهائيًا بعمليتي الإخراج، ومنذ ولادته كنت أذهب به كل أربعة أشهر تقريبًا إلى الداخل المحتل لإجراء عمليات جراحية في المسالك البولية والأعصاب، أبرزها عمليات تحرير الحبل الشوكي، لمنع حدوث مضاعفات خطيرة".

ويضيف: "كما خضع لعملية تركيب قسطرة خارجية من أسفل السرة، حيث يعتمد بشكل دائم على القسطرة في عمليتي الإخراج، ويتم تجديدها كل عدة أشهر".

وبفعل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، توقّف الطفل الشاعر عن السفر لإجراء عملياته الدورية، ما أدى إلى تدهور حالته الصحية وحدوث مضاعفات خطيرة، من بينها إصابته بضمور في رجله اليمنى، لتصبح أقصر وأضعف من اليسرى، الأمر الذي جعله يمشي بصعوبة شديدة.

يوضح والده قائلًا: "خلال الحرب، لم يقدم الأطباء سوى المسكنات، ولم يتمكنوا من إجراء العمليات الجراحية اللازمة له، كما أن ظروف النزوح المتكرر ضاعفت معاناته الصحية، إذ يعيش في خيمة لا تقي حر الصيف ولا برد الشتاء، ولا تصلح للأصحاء، فما بالك بطفل مريض؟!".

ويقضي إبراهيم معظم وقته في المستشفيات، وسط تدهور مستمر في وضعه الصحي، ومخاوف طبية من إصابته بالفشل الكلوي نتيجة الالتهابات المتكررة التي تسببها القسطرة الدائمة، في وقت يعجز فيه الأطباء عن تقديم العلاج اللازم بسبب نقص الإمكانيات الطبية.

وبسبب هذا العجز، أقرّ الأطباء للطفل تحويلتين طبيتين للعلاج بالخارج، إحداهما لعلاج الأعصاب والأخرى للمسالك البولية، نظرًا لتوفر فرص تحسن أفضل خارج قطاع غزة.

ولا تقتصر معاناة الطفل الشاعر على الجانب الجسدي فحسب، بل تمتد إلى الجانب النفسي أيضًا، إذ حُرم من حقه في التعليم. يقول والده: "قمت بتسجيله في المدرسة، لكنني اضطررت إلى منعه من الذهاب بسبب تنمر زملائه عليه لارتدائه الحفاضات، فبلغ ابني الحادية عشرة من عمره دون أن يحصل على فرصته في التعليم".

ويعاني إبراهيم عزلة اجتماعية قاسية، نتيجة عدم تفهم أقرانه لحالته الصحية، ما يجعله حبيس خيمته، محرومًا من اللعب والحياة الطبيعية. وأمام تفاقم معاناة نجله، يناشد والده المنظمات الصحية الدولية والمؤسسات الإنسانية التدخل العاجل لتسريع إجلائه للعلاج بالخارج، قبل أن تتدهور حالته الصحية بشكل لا يمكن تداركه.

بعد أكثر من ثلاثة أشهر على وقف إطلاق النار

ركام البيوت المدمّرة في حيّ الزيتون يسدّ الطريق أمام عودة النازحين إلى منازلهم

غزة/ صفاء عاشور:

بعد عامين من حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، لم تتوقف معاناة النازحين عند حدود فقدان منازلهم، بل امتدت إلى ما بعد توقف العمليات العسكرية، إذ اصطدمت محاولات عودتهم إلى أحيائهم المدمّرة بعقبة جديدة تمثّلت في الركام المتراكم الذي أغلق الشوارع وحاصر الأحياء بالكامل، كما هو الحال في حيّ الزيتون جنوب شرق مدينة غزة.

الحيّ الذي تعرّض لقصف مكثف خلال حرب الإبادة الإسرائيلية، تحوّلت شوارعه إلى ممرات مغلقة بفعل أكوام الردم الناتجة عن تدمير مئات المنازل، ما جعل الوصول إلى البيوت المتضررة جزئيًا، أو حتى السليمة نسبيًا، أمرًا بالغ الصعوبة.

حرب بلا عودة

وفق تقديرات أممية، تسببت حرب الإبادة الإسرائيلية في تدمير أو تضرر أكثر من 70% من المباني السكنية في قطاع غزة، وألحقت دمارًا واسعًا بالبنية التحتية، بما في ذلك الطرق الرئيسية والفرعية.

ومع غياب الآليات الثقيلة ومنع الاحتلال إدخال المعدات اللازمة لرفع الأنقاض، بقي الركام في مكانه، ليغدو عائقًا مباشرًا أمام عودة الحياة.

محمود عويضة (30 عامًا)، أحد سكان حيّ الزيتون، كان يعيش في الطابق الأرضي من منزل عائلي مكوّن من أربعة طوابق، دُمّرت جميعها باستثناء شقته. يقول في حديث لصحيفة فلسطين: «شقّتي سليمة تقريبًا، والأضرار التي لحقت بها محدودة مقارنة بحجم الدمار الهائل في المنطقة، لكن عودتي للسكن فيها شبه مستحيلة».

ويوضح أن منزله يقع في منتصف شارع يتفرع غربًا من شارع صلاح الدين، وهو شارع مغلق بالكامل بفعل ركام البيوت المدمّرة، ولا مجال حتى للمشي داخله.

ويضيف: «كما أنه لا يمكن إدخال أي سيارة أو عربة تحمل متاعنا للعودة إلى المنزل»، لافتًا إلى أنه اضطر لإغلاق الشقة وتأمينها بانتظار الفرج وبدء إزالة الركام من الحي.

ويشير عويضة إلى أنه، بعد عودته من دير البلح عقب نزوحه الأخير، اضطر للعيش مع عائلته المكوّنة من سبعة أفراد في منزل أحد أقاربه، في ظروف صعبة، لكنه مجبر على ذلك.

أما باسم عزّام، فبيته يمكن استصلاح جزء منه والسكن فيه، لكنه فوجئ بعد عودته من نزوح طويل في جنوب القطاع بأن الوصول إليه بات شبه مستحيل.

يقول في حديثه لـ«فلسطين»: «البيت لم يُدمّر بالكامل، لكن الشارع مغلق تمامًا بالردم، فلا سيارة تستطيع المرور، ولا يمكن إدخال مواد الترميم أو الأثاث».

ويذكر أن محاولاته لإزالة الركام يدويًا باءت بالفشل، فحجم الدمار يفوق طاقته، لا سيما في ظل الإرهاق الجسدي والنفسي الذي خلّفته الحرب.

ويؤكد عزّام أن الركام لا يعيق العودة إلى المنزل فحسب، بل يشكّل تهديدًا دائمًا لحياة عائلته المكوّنة من عشرة أفراد، معظمهم من الأطفال، إذ قد يتحركون بين الأنقاض، وأي حجر قد ينهار فجأة، في ظل غياب الإنارة والطرق الواضحة.

ويلفت إلى أن سيارات الإسعاف والدفاع المدني لا تستطيع الوصول إلى داخل الحي، ما يجعل أي طارئ صحي أو حادث محتملًا مأساة جديدة لا طاقة لهم على تحمّلها.

عجز البلديات

من جهتها، تؤكد بلدية غزة أن قدرتها على فتح الطرق محدودة للغاية بسبب نقص الوقود والمعدات، نتيجة القيود الإسرائيلية المستمرة.

ويوضح الناطق باسم بلدية غزة، حسني مهنا، أن كميات الركام الناتجة عن حرب الإبادة، سواء في حيّ الزيتون أو غيره من المناطق، تتجاوز 70 مليون طن، وهي كميات «مهولة تفوق قدرة بلديات القطاع على التعامل معها».

ويبيّن مهنا لـ«فلسطين» أن إزالة الركام تمثّل التحدي الأكبر أمام جهود الإعمار، في ظل استمرار الحصار وإغلاق المعابر، مشيرًا إلى أن بلدية غزة لا تمتلك اليوم سوى جرافة واحدة فقط، بعد أن دمّر الاحتلال 134 آلية ومركبة تابعة لها، أي ما نسبته 85% من إجمالي أسطولها التشغيلي.

ويؤكد مهنا أن استمرار القيود المفروضة على إدخال المعدات وقطع الغيار سيجعل عملية إزالة الأنقاض تستغرق سنوات طويلة، ما يعيق جهود التعافي المبكر ويطيل معاناة السكان.

ومنذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 60% من إجمالي المباني في القطاع تضررت أو دُمّرت كليًا، فيما فقد مئات الآلاف من السكان منازلهم ومصادر رزقهم.

في حيّ الزيتون، تبدو العودة حلمًا مؤجلًا؛ فبين بيت قائم وطريق مغلق، يقف النازحون عالقين، بانتظار تدخل حقيقي يفتح الشوارع، كما يفتح أبواب الحياة من جديد.

زواج فوق الركـــــــــام ينتهي بشلل دائـــــــم

دير البلح/ فاطمة العويني:

لم تدم الفرحة الناقصة التي عاشها الشاب رامي أبو صفية بزواجه سوى شهر واحد، بعدما حوّل قصف الاحتلال الإسرائيلي حلمه الصغير إلى حزن دائم، مع انهيار المنظومة الصحية وانعدام الإمكانيات العلاجية في قطاع غزة.

وكان أبو صفية (42 عامًا) قد تفرّق مع أفراد عائلته بعد نزوحهم من بيت لاهيا شمال قطاع غزة إلى جنوبه، متنقلين من مكان إلى آخر، قبل أن يعود لاحقًا للإقامة فوق أنقاض منزل العائلة الذي دمّره الاحتلال. وهناك، قرر الاقتران بفتاة والزواج في مراسم بسيطة لم يحضرها أهله.

ويقول أبو صفية لصحيفة "فلسطين": "كانت فرحة منقوصة؛ لم نكن نتوقع عودة النازحين من جنوب القطاع إلى شماله، فقررنا الزواج واستكمال الحياة فوق أنقاض بيت العائلة المهدوم".

غير أن هذه الفرحة لم تستمر طويلًا؛ فبينما كان يتواجد على أنقاض منزله، أصيب بشظايا جراء قصف إسرائيلي قريب، موضحًا: "تزوجت في الثامن من أغسطس/آب 2024، وأصبت في الرابع والعشرين من سبتمبر/أيلول من العام ذاته. كنت عريسًا لم أفرح بزواجي".

ويضيف: "اخترقت الشظايا البنكرياس والعمود الفقري. أجرى لي الأطباء عملية لاستئصال البنكرياس، لكن إصابة العمود الفقري تسببت لي بشلل نصفي، ولا يستطيع الأطباء حتى الآن تحديد ما إذا كان بالإمكان تحسّن حالتي".

ويتابع بأسى: "لا تتوفر إمكانيات التصوير الطبي لمعرفة ما إذا كان هناك قطع في الحبل الشوكي أم لا، وأعيش اليوم على أدوية الأعصاب التي نادرًا ما تتوفر في المستشفيات، ما يضطرني لشرائها على نفقتي الخاصة بمبالغ باهظة، إذ يبلغ ثمن الشريط الواحد نحو 40 شيكلًا، وهو مبلغ أعجز عن توفيره بعد تعطلي عن العمل".

وتنهش التقرحات جسد أبو صفية، في ظل عدم قدرته على تحمّل تكاليف جلسات العلاج الطبيعي، أو حتى أجرة المواصلات للوصول إلى المراكز التي تقدّم هذه الخدمات مجانًا. ويقيم أبو صفية في خيمة مع والدته المسنّة وزوجته فقط، بعد أن تفرّق أشقاؤه في مناطق متفرقة إثر تدمير منزل العائلة.

ويعبّر أبو صفية عن ألمه لتحوّل زوجته من عروس إلى ممرضة ترعاه في تفاصيل حياته اليومية، قائلًا: "زوجتي التي زُفّت إليّ دون مراسم زفاف ودون وجود العائلة، وعاشت معي فوق أنقاض المنزل المهدوم، تحولت إلى ممرضة تؤدي مهام تفوق طاقتها الجسدية، فهي تتعب كثيرًا معي".

ويعيش أبو صفية أوضاعًا معيشية بالغة الصعوبة في ظل انعدام أي مصدر دخل، وتضاعف الأعباء المالية الناتجة عن إصابته، حيث يحتاج إلى تغيير القسطرة كل يومين، ويتعرض لالتهابات متكررة تضطره إلى التوجه للمستشفى.

ويشكّل فصل الشتاء كابوسًا إضافيًا بالنسبة له، في ظل غياب وسائل التدفئة، وما يسببه البرد القارس من مضاعفات صحية خطيرة، ليختتم حديثه قائلًا: "أعاني معاناة شديدة دون أفق للحل. أناشد المؤسسات الصحية الدولية النظر إلى حالتي، ومساعدتي على الإجلاء للعلاج في الخارج، حتى أتمكن من العودة إلى ممارسة حياتي الطبيعية".

مصطفى محمد أبو السعود

كاتب ومدون من فلسطين

زاوية جروح النزوح

الجُرح الثالث والستون: توقـــــــف عمل العامليـــن عن بُعد

من منتجات الحياة الحديثة فكرة العمل عن بُعد للتخصصات التقنية التي لا تتطلب وجوداً مباشراً من العامل في مكان عمله، بحيث يمكن للعامل أن يعمل في مؤسسة تفصله مسافات جغرافية طويلة عنها، خاصة في مجال تصميم وإنشاء المواقع الإلكترونية والمونتاج وغيرها من الأعمال الكثيرة.

العمل عن بُعد كان موجوداً في غزة قبل العدوان الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023، بحكم الحصار وإغلاق المعابر وحرمان كثيرٍ من الشباب من السفر وارتفاع نسبة الخريجين المُعَطَلين عن العمل.

لكن مع بدء العدوان تعطلت هذه الأعمال، وفقد الكثير من الشباب فرص العمل، ليس لأن كفاءتهم ضحلت أو خفت مهاراتهم، بل لأن العدوان الاسرائيلي قد خلق واقعاً مريراً، جعل كل مناحي الحياة تتغير، ويمكن إجمال الأسباب التي أدت لفقد الشباب أعمالهم:

منذ اليوم الأول للعدوان فصل الاحتلال الكهرباء عن كل قطاع غزة، والمعلوم أن هذه الأعمال تحتاج إلى كهرباء وإنترنت قوي.

كثرة النزوح والتنقل القسري خلقت بيئة غير مستقرة للناس، فالحياة مع النزوح تُفقد الانسان خصوصيته، ويصبح همه الوحيد البحث عن ملاذٍ آمن له ولأسرته.

تلف الكثير من الأجهزة التي يستخدمها العاملون عن بُعد مثل الجوال واللابتوب، وكثير منهم خرج من بيته ولم يتمكن من إخراجها معه.

سوء شبكة الإنترنت في كثير من المناطق، وهذا يؤثر في جودة العمل وعدم تسليمه في الوقت المُخصص له والمتفق عليه من المؤسسة أو الشخص صاحب الخدمة.

تدمير المؤسسات التي كانت تُدرب وتُعلم الشباب، وتفتح مساحات آمنة للعاملين في هذا المجال.

لكن؛ ولأن الشعب الذي يُصمم على البقاء بالرغم من كل مقومات الموت، لا يأبه لمثل تلك التعقيدات، فقد ازداد العاملون عن بُعد عزماً وتصميماً على العمل، فلجؤوا لوسائل تساعدهم على ذلك، فقد تم استبدال الكهرباء بالطاقة الشمسية، واعتادوا على التنقل والنزوح، بل صارت مشاهد العدوان مادة دسمة لإيصال رسالة غزة وأهلها للعالم، وجعلوا من الخيمة مكان عمل لهم، ونالوا اعجاب المؤسسات التي يتعاملون معها، إذ كيف لمن يلاحقه الموت في كل لحظة، أن ينجح في إنجاز عمله.

يبقى القول واجباً بأن صاحب الفكرة الحق لا يقف أمامه أي عائق يحد من عمله وإنجازه..

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الجمعة 27 رجب 1447هـ 16 يناير/ كانون الثاني
Friday 16 January 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

عشائر غزة تحذّر من المساس بمنسق الهيئة الشيخ حسني المغني عقب حملة تحريض إسرائيلية

غزة/ فلسطين:

حذّرت الهيئة العليا لشؤون العشائر في قطاع غزة الاحتلال الإسرائيلي من مغبة المساس بحياة المنسق العام للهيئة الشيخ حسني المغني، أو أي من الوجوه الوطنية والعشائرية، في ظل حملة تحريض إسرائيلية ممنهجة تستهدف شخصه.

وقالت عشائر غزة، في بيان صحفي أمس، إن الاحتلال الإسرائيلي أطلق عبر منصاته وأدواته حملة تحريض وصفتها بـ"المسعورة" ضد الشيخ حسني المغني (أبو سلمان)، شملت نشر أكاذيب وتهديدات علنية بالقتل، تقودها حسابات وشخصيات مرتبطة بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

وأوضحت أن ما يُعرف بـ»شبكة أفيخاي» وعددًا من الحسابات المرتبطة بالاحتلال شرعت بحملة تحريض تستهدف الشيخ المغني على خلفية مواقفه الوطنية، مؤكدة أن التهديدات بلغت حد الوعيد المباشر بالقتل عبر أشخاص وصفتهم بـ»العملاء».

وأكدت الهيئة أن استهداف الشيخ حسني المغني لا يندرج في إطار استهداف شخصي، بل يأتي ضمن سياق استهداف الموقف الوطني الذي تتبناه الهيئة والعشائر الفلسطينية، ورفضها مشاريع «الروابط المشبوهة» ومحاولات شرعنة مجموعات عميلة خلال العدوان على قطاع غزة.

وشددت عشائر غزة على أن لجوء الاحتلال إلى التحريض الإلكتروني والتهديد المباشر يعكس فشل محاولاته الرامية إلى خلق بيئة عشائرية بديلة، أو فرض ما يسمى إدارة مدنية مرتبطة بجيش الاحتلال لخدمة أهدافه في القطاع.

وحذّرت الهيئة من أن أي اعتداء قد يتعرض له الشيخ المغني أو أي من الشخصيات الوطنية والعشائرية سيُعدّ جريمة يتحمل الاحتلال الإسرائيلي وأعوانه المسؤولية الكاملة عنها، مؤكدة أن ذلك «لن يمر دون محاسبة وطنية وشعبية».

وأشادت عشائر غزة بحالة الوعي الشعبي والالتفاف الجماهيري حول الرموز الوطنية، معتبرة أن ذلك يعكس تماسك النسيج الاجتماعي في القطاع وقدرته على إفشال محاولات الفتنة والتحريض.

■ الأونروا

حكاية أُمٍّ غزية وأبنائهـــا الثمانيـــــة مع تاج الوقار

غزة/ محمد حجازي:

في مشهدٍ يجسّد معاني الإرادة التي لا تعرف المستحيل، استطاعت السيدة سمر خالد يوسف الرملاوي (40 عامًا) أن تحوّل منزلها إلى منارةٍ للعلم والإيمان، بعدما أتمّت حفظ كتاب الله عز وجل كاملًا في وقتٍ قياسي، لتقود عائلتها المكوّنة من ثمانية أبناء في رحلةٍ قرآنية فريدةٍ، مؤكدةً أن الأم الفلسطينية هي الصخرة التي تتحطم عليها أقسى التحديات.

رحلة «الشهر ونصف» في رحاب القرآن

وكشفت الرملاوي، وهي خريجة تخصص اللغة العربية، لصحيفة "فلسطين"، عن كواليس هذه الرحلة الإيمانية، مؤكدة أن أبناءها كانوا الدافع الأكبر لها. وقالت: "أبنائي كانوا سبب تشجيعي. في البداية شعرت بالخوف والتردد، لكنني التحقت بمشروعٍ لحفظ القرآن الكريم، وبفضل الله تم قبولي، وأتممت الحفظ كاملًا خلال شهرٍ ونصف فقط."

وعن سرّ هذه العزيمة، أوضحت أنها بدأت بتسميع 15 صفحة يوميًا، واستمرت على هذا المعدل لمدة أسبوع، ثم رفعت وتيرة الإنجاز إلى 20 صفحة، لتصل في المراحل الأخيرة إلى تسميع 57 صفحة في اليوم الواحد.

ولم تقتصر بركة القرآن على الجانب الروحي فحسب، بل انعكست تفوقًا أكاديميًا لافتًا داخل منزل العائلة؛ إذ يبرز من بين أبنائها مالك (23 عامًا)، دكتور صيدلي وخريج جامعة فلسطين، وتوفيق (21 عامًا)، طالب في كلية العلوم التطبيقية، وتسنيم (19 عامًا) ودانيا (18 عامًا)، وكلتاهما تدرسان الطب البشري، إضافة إلى محمد (الصف الثاني عشر) وعبد العزيز (16 عامًا)، وجميعهم أتموا حفظ القرآن الكريم كاملًا. فيما يواصل الابن نسيم (الصف السابع) رحلته بحفظ 13 جزءًا، وتلتحق به الصغرى ملاك (الصف الخامس) التي حفظت أربعة أجزاء حتى الآن، لتكتمل لوحة الحفظ والاجتهاد في هذا البيت الصابر.

ولم تكن سمر وحدها في هذه المسيرة، إذ كان لزوجها الأستاذ غسان توفيق حرز الله، الذي يعمل محاسبًا في أحد المحال التجارية، دورٌ محوري في دعم الأسرة، حيث شكّل سندًا دائمًا ومحفزًا مستمرًا، مقدّمًا الهدايا والجوائز التشجيعية، ما أسهم في خلق روح تنافس إيجابي داخل المنزل.

ورغم عمل سمر متطوعة في إحدى النقاط التعليمية بمدينة غزة

لخدمة الطلبة في ظل الظروف القاسية، فإنها لم تُخفِ الواقع الأليم الذي تعيشه، قائلة: "في ظل الحرب والجوع والحصار، كنا نلوذ بالقرآن، فهو مصدر الصبر والقوة، ونرفع أكفّ الدعاء إلى الله أن يرفع عنا الجوع والبلاء."

وعن أمنيتها، وجّهت الرملاوي مناشدة نابعة من قلب أم طموحة، قائلة: "أتمنى الحصول على منحة دراسية لأبنائي الذين يدرسون تخصص الطب."

وفي رسالة وجّهتها إلى جيل الشباب، أكدت الرملاوي أن هذه الأرض ذات خصوصية تتطلب إعدادًا إيمانيًا خاصًا، قائلة: "هذه أرض رباط، وهي بحاجة إلى التقرب من الله وتعزيز العقيدة." كما نصحت الجميع بالإقبال على كتاب الله، معتبرةً أنه "أساس البركة في البيوت، وبه تصان النفوس في مواجهة كل الصعاب."

وتبرز عائلة سمر الرملاوي كآيةٍ من آيات الصمود على أرض غزة؛ فبينما كانت الطائرات تصبّ نيرانها، كانت أصوات القرآن تزرع الطمأنينة في القلوب. لقد أثبتت هذه الأم أن الجوع قد يُنهك الأجساد، لكنه لا يستطيع كسر الأرواح المتصلة بالسماء، ليبقى هذا البيت شاهدًا على أن معركة الوعي والإيمان لا تقل أهمية عن معركة البقاء، وأن جيل القمة يُصنع بآيةٍ تُحفظ وعقيدةٍ تُبنى، لا بضجيجٍ لا يُسمن ولا يُغني من جوع.

إنفوجرافيك